أثر مجموعة البريكس في هيكلة النظام العالمي المتعدد الأقطاب

Brics Group Effect in the World Bi – Polar Modeling

م.د. صباح مهدي صالح الطيباوي

نبذة عن الباحث :

تدريسي في قسم القانون في جامعة الإمام جعفر الصادق – فرع النجف

الكلمات الافتتاحية :
مجموعة البريكس، النظام العالمي، متعدد الاقطاب.
Brics Group, The World Bi – Polar Modeling

Abstract

The global system crystallizes within the framework of the geopolitical trends of the major powers that represent the main axes in the structure of the system, and these forces move in light of the determinants, constraints, and centers, which are illustrated according to the theories that establish international relations, as the central states differ from the influence of the central states in their influence The effect increases as the country has a set of strategic ingredients, which motivates the country to expand within the national security strategy, with the aim of achieving higher interests, especially after the end of World War II in 1945, as the bipolar world order spawned, where the capitalist system led by the United States, and the Communist system led by the Soviet Union, but the United States containment strategy pushed the Soviet Union into disintegration in 1991, and the establishment of the unipolar international system led by the United States.

The unilateral actions and the authoritarian moves of the United States in managing the world order pushed the regional powers to mobilize in defense of their own interests, as they strongly returned to the international scene, seeking to take the lead, and to play an active role within the world order, including the BRICS

تاريخ استلام البحث :
٢٠٢٠/٠١/١٩
تاريخ قبول النشر :
٢٠٢٠/٠٢/٢٣

group in 2009, namely: Federal "Russia", China, Brazil, India, and South Africa. "Perhaps the phenomenon of the emergence of emerging or new regional powers and their growing impact, especially economic, such a challenge to the United States strategy at the global level, and worked to create new rules that challenge American hegemony, and these powers have global positions in light of the so – called "Arab Spring Revolutions" in 2010, as these forces have become coordinated with each other through joint arrangements to increase their impact collectively In global decisions, so that you can meet the American challenge

الملخص

إن النظام العالمي يتبلور ضمن إطار التوجُّهات الجيوسياسية للقوى الكُبْرى التي تمثل المحاور الأساسيّة في هيكلة النظام، وتتحرك هذه القوى في ضوء المحدِّدات، والقيود، والمراكز، والتي تُتيح وفق النظريات التي تؤسِّس العلاقات الدَّوْلية، إذ أن الدُّوَل المركزية تختلف في تأثيرها عن الدُّول الأطراف والهامشية، وبزداد التأثير كلما امتلكت الدَّولة مجموعة من المقوِّمات الإستراتيجية، والتي تحفِّز الدَّولة على التوسُّع ضمن إستراتيجية الأمن القومي، بهدف تحقيق المصالح العليا، لا سيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، إذ أفرزت النظام العالمي الثنائي القطبية، حيث النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، والنظام الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي، لكن إستراتيجية الاحتواء الأميركية دفعت الاتحاد السوفياتي إلى التفكُّك عام ١٩٩١، وقيام النظام الدَّولي الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة.

إن الإجراءات الانفرادية والتحركات التسلُّطية للولايات المتحدة في إدارة النظام العالمي دفعت القوى الإقليميّة إلى الاستنفار دفاعا عن مصالحها الذاتية، إذ عادت بقوَّة إلى الساحة الدَّولية صاعية للصدارة، ولممارسة دور فاعل ضمن النظام العالمي، ومنها مجموعة دول "البريكس" عام ٢٠٠٩، وهي: "روسيا الاتحادية، الصين، البرازيل، الهند، وجنوب إفريقيا"، ولتمثل ظاهرة بروز القوى الصاعدة، أو الإقليميّة الجديدة، وتأثيرها المتنامي، خاصة الاقتصادي، مثل تحدِّيا للاستراتيجية الأميركية على الصعيد العالمي، وعمل على صنع قواعد جديدة تتحدى الهيمنة الأميركية، وأصبح لهذه القوى مواقف عالمية في ضوء ما يُسمَّى "ثورات الربيع العربي" عام ٢٠١٠، فقد باتت هذه القوى تنسق في ما بينها عن طريق ترتيبات مشتركة ليزيد تأثيرها بشكل جماعي في القرارات العالمية، ولكي تستطيع مواجهة التحدي الأميركي.

المقدمة :

إن إنتهاء الحرب الباردة وتفكُّك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، أدى إلى ظهور النظام الدَّولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة، لكن النظام الأحادي القطبية جعل العديد من الأقطاب الإقليميّة، وساهم في اقصاء أغلب القوى العالمية، ونتيجة للترابط الشديد في القرن الحادي والعشرين بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي فقد أضحت المجموعات الإقتصادية الدَّولية إحدى الظواهر الأساسيّة المميزة للسياسات الدَّولية، فعلى الرغم من التمايزات الهيكلية بين هذه المجموعات من حيث الأهداف، وحجم العضوية، ودرجة استقرارها وتماسكها، أو من حيث أنماط تعاملاتها مع النظام الدَّولي، والمؤسسات

الدَّولية التقليدية. لكن ظهرت العديد من القواسم المشتركة بين هذه المجموعات على نحو يسمح بالتعامل معها على اعتبارها ظاهرة مستقرة في منظومة السياسة الدَّولية. لا سيما مجموعة "البريكس". وتضم: روسيا، الصين، الهند، البرازيل، جمهورية جنوب إفريقيا. حيث تعتبر من أهم التجمعات التي برزت مؤخراً، وتصاعدت مكانتها في النظام الدَّولي بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وأصبحت المحور الرئيس لانتعاش الإقتصاد العالمي، مستندة في ذلك على قوتها الإقتصادية الضخمة، وعلى نموها المتسارع، ونفوذها المتزايد في المؤسسات الإقتصادية الدَّولية، وخاصة منظمة التجارة العالمية.

إن تبلور ظاهرة القوى الصاعدة في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ومنها مجموعة دول البريكس ذات التأثير المتنامي خاصة الاقتصادي، مثل تحدياً للسياسة الأميركية في مناطق الثقل الإستراتيجي والتي تعتبر المجال الحيوي للمصالح الأميركية، بالإضافة إلى أن مجموعة البريكس عملت على صنع ضوابط جديدة للنظام العالمي تتحدى سياقات الهيمنة الأميركية، وبدا ذلك واضحاً من خلال الدعوات العلنية "للبريكس" في السعي لإقامة النظام العالمي المتعدد الأقطاب. من خلال إنشاء منظومة اقتصادية ومالية مستقلة عن الهيمنة الغربية. خاصة صندوق النقد الدَّولي والبنك الدَّولي للإنشاء والتعمير. كذلك في ما يتعلق بالتقارب الروسي– الصيني في مجلس الأمن الدَّولي لتحجيم القرارات الغربية. بالإضافة إلى تنامي العلاقات الصينية – الهندية، والعلاقات الصينية – البرازيلية. في الوقت الذي أخذت جمهورية جنوب إفريقيا حيزاً أوسع للتفاعلات الإقليمية والدَّولية. وقد باتت هذه الدول تنسق في ما بينها عن طريق الدخول في ترتيبات مشتركة ليزيد تأثيرها بشكل جماعي في القرارات الإقتصادية العالمية، ولكي تستطيع مواجهة التحدي الأميركي. إذ دخلت هذه القوى مع قوى نامية وإقليمية أخرى في تحالفات وشراكات لمواجهة هذا التحدي، لا سيما محاولات "البريكس" في تحجيم القوة الأوروبية واليابانية.

ولعل إجراءات دول مجموعة "البريكس" تؤكد بما يقطع الشك بالبقين أن تكتل "البريكس" يمثل تحدياً شاخصاً لمكانة الولايات المتحدة، ودورها في النظام الدَّولي الأحادي القطبية الذي تسعى لرسم ملامحه المستقبلية على وفق رؤية براغماتية تسعى لحماية المصالح الأميركية، وتحقيق أهدافها في ظل بيئة الصراع والتنافس. وضمن هذه المعطيات فقد أدركت الولايات المتحدة أن صعود هذه القوى يؤكد احتمالية ظهورها على اعتبارها قطب منافس يرفض الهيمنة الأميركية على النظام العالمي.

أهميّة الدراسة

تنبثق الدراسة من أهميّة أن مجموعة دول البريكس أخذت تواجه مسارات الهيمنة الأميركية، والنظام الأحادي القطبية. وتمتلك المقومات الجيوسياسية القادرة على إقامة النظام العالمي المتعدد الأقطاب.

إشكالية الدراسة

إن الدراسة تنطلق من إشكالية مفادها: "أثر مجموعة البريكس في هيكلة النظام العالمي المتعدد الأقطاب". إذ يقتضي توضيح دور "البريكس" في إقامة النظام العالمي المتعدد الأقطاب، والعوامل التي تساعدها في دعم هذه التوجهات في مواجهة الهيمنة الأميركية، لا سيما محاولات "البريكس" في بناء منظومة اقتصادية ومالية قادرة على تجاوز المؤسسات النقدية التقليدية. والسعي نحو تقييد أو جذب الإقطاب الداعمة للنظام النقدي الأحادي القطبية، وخاصة الاتحاد الأوروبي واليابان. وهنا تبرز التساؤلات التالية، وهي:

- ما هي طبيعة التكتلات الإقليمية في العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات السياسية العالمية؟
- ما هي الإمكانيات الجيوسياسية التي تميز مجموعة دول البريكس؟
- ما هي طبيعة العلاقات بين دول البريكس والإقتصاديات العالمية الكبرى؟
- ما هي الإجراءات الفعلية لدول البريكس في مواجهة النظام النقدي الأحادي القطبية؟

فرضية الدراسة

إن الدراسة بشكل عام تتركز حول فرضية مفادها بأن مجموعة دول "البريكس" تمتلك القدرات الإقتصادية المناسبة لمواجهة الهيمنة الأميركية، كما إن هذه المجموعة تمثل محوراً أساسياً في إقامة النظام العالمي المتعدد الأقطاب، والذي يأخذ في الحسبان كافة الأطراف الإقليمية والدولية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، نظراً لأهميته في إعطاء خلفية تاريخية عن مراحل تطور العلاقات بين الأقطاب الدولية، ومراحل تطور النظام العالمي من حيث الانتقال من نظام توازن القوى إلى نظام الثنائية القطبية عام ١٩٤٥، ومن ثم إلى النظام الأحادي القطبية عام ١٩٩١، وبعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨. بدأت مجموعة "البريكس" تسعى لإقامة النظام العالمي المتعدد الأقطاب، وتمت الاستعانة بالأداة التحليلية، وذلك للحاجة إلى إيضاح الحوادث، وإيجاد الروابط السببية، وما آلت إليه، كذلك الاستعانة بالمنهج الوصفي، بغية توصيف علاقة مجموعة "البريكس" والقوى الإقتصادية الكبرى.

هيكلية الدراسة

إشتملت هيكلية الدراسة على الملخص، والمقدمة، والخاتمة. كما تضمنت الدراسة أربع مباحث، وكل مبحث تضمن مطلبين، وتشكلت الدراسة من العناوين الآتية، إذ في المبحث الأول تضمن عنوان: "أثر التكتلات الإقليمية في العلاقات الدولية". أما المبحث الثاني فقد تضمن عنوان: "المقومات الجيوسياسية لدول تكتل البريكس". وقد تناول المبحث الثالث عنوان: "العلاقات الثنائية بين البريكس والدول الرأسمالية". وقد تضمن المبحث الرابع عنوان: "تحركات البريكس في مواجهة الأحادية القطبية".

المبحث الأول: أثر التكتلات الإقليمية في العلاقات الدولية

إن النظام العالمي يتشكل من الأطراف الأقوى في المنظومة الدولية. وأن العلاقات بين العناصر المكونة للنظام الدولي يحكمها التأثير المتبادل بين النظام، من جهة، والوحدات المكونة لهذا النظام، من جهة أخرى. كما إن العلاقات الدولية تتأثر بطبيعة التفاعلات الإقليمية. وهذه التحولات لا يقتصر تأثيرها على الدول فحسب، بل يمتد تأثيراتها لتشمل الفواعل من غير الدول ومضمونها المنظمات والتكتلات. فهناك دول، وقوى، ومؤسسات تتغير بالوتيرة ذاتها من التسارع أو التراجع. ولعل أدراك أتجاهات التغيير وابعاده الإستراتيجية قد يتيح فرصة لتحقيق المصالح. فبعد أن تبين فشل الإستراتيجية الأمريكية في إدارة الشؤون العالمية تحركت الأقطاب الإقليمية من أجل تشكيل تكتل إقليمي يسمى "البريكس" للدفع نحو إعادة هيكلة النظام العالمي. وبناء عليه، سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين. هما: المطلب الأول: مفهوم النظام العالمي في ضوء الإقليمية الجديدة، والمطلب الثاني: الأهداف الإستراتيجية لمجموعة البريكس.

المطلب الأول: مفهوم النظام العالمي في ضوء الإقليمية الجديدة

يعرّف "النظام العالمي"، بأنه المبادئ، والأهداف، والقواعد، والأعراف القانونية وغير القانونية، التي تقوم عليها العلاقات الدولية، أو نمط منتظم من التفاعلات يتكون على أساسها توازن القوى، وتتكون من عناصر تمكّن أطراف التوازن أن يكون لهم دور مؤثر في المجريات الدولية. أما "النظام الدولي" عرّفه العالم رودولف هولستي (Rudolf Holsti)، بأنه تجمع كيانات سياسية مستقلة، تتفاعل بنمو متكرر، وفق عمليات منتظمة. وعرّفه العالم "أنتوني دولمان" (Anthony Dolman)، بأنه أنموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين، له القدرة على تأمين الغايات، طبقاً لقواعد مكتوبة وغير مكتوبة. وعرّفه العالم ستانلي هوفمان (Stanley Hoffman)، بأنه عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات في السياسة الدولية[1].

إن النظام الدولي هو كيان ذو طبيعة قابلة للتغيير، وإذا كان يبدو في حالة من التطور في مرحلة ما فربما يبدو وكأنه على وشك التداعي في مرحلة أخرى، وما بين هذين السبيلين من القابلية للتطور إلى فقدان الاستمرار، يحاول النظام الدولي الاحتفاظ بأدائه، لكن يبقى احتمال التغيير قائما، ويضم النظام الدولي كل أشكال التفاعل وفق أربعة مصادر هي: الأولى، النظم الدولية الوظيفية، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم قانونية. والثانية، النظم الإقليمية، مثل: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. والثالثة، النظم القومية. وتضم كل الدول القومية التي تشارك في عضوية النظام الدولي بمختلفها كيانات مستقلة ذات سيادة، بغض النظر عن تكوينها العقائدي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والرابعة، المنظمات الإقليمية والدولية، والتي ترتبط في صورة أو أخرى بالنظم القومية، وتشمل الأحلاف العسكرية، والتكتلات الاقتصادية، وحركات التحرر. وقد تعرض النظام الدولي إلى أربعة مراحل من التغيرات، وهي:

المرحلة الأولى، نظام توازن القوى، وقد مر هذا النظام بثلاثة مراحل، وهي: الأولى، بدأت من معاهدة "وستفاليا" (Westphalia) عام ١٦٤٨[٢]، التي أرست أسس النظام العالمي، والدولة القومية القائمة على مبدأ المساواة، واحترام السيادة، وعدم التدخل، وعدم الاعتداء، وحرمة الحدود، وأخذت بفكرة توازن القوى بوصفها وسيلة لتحقيق السلام، وأعطت أهمية للبعثات الدبلوماسية، وأعطت الملوك والرؤساء حرية عقد المؤتمرات. أما الثانية: تبدأ من معاهدة فيينا عام ١٨١٥، إذ بعد هزمة فرنسا على يد النمسا. وبموجب مؤتمر "الحلف المقدس"، أصبحت بريطانيا بقيادة أسطولها البحري، القوة الرئيسة في القرن التاسع عشر، وقد وافقت على قواعد تساوي بين اللاعبين، وشكلت التناسق الأوروبي، وحل الخلافات وتأمين التوازن. وقد غيرت الدول الأوروبية تحالفاتها للحيلولة دون هيمنة دولة واحدة. أما الثالثة: تبدأ من الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، وقد بني النظام العالمي فيها على حساب الدول المهزومة، إذ تم في مؤتمر باريس للصلح عام ١٩١٩، وضع أسس النظام الذي تمثل بهيمنة المنتصر. وتكريسه بمعاهدات. وتشكيل عصبة الأمم عام ١٩١٩. وتميزت هذه المرحلة بانهيار نظام توازن القوى، وزوال دول المحور، وهي: الإمبراطورية الألمانية، الإمبراطورية النمساوية المجرية، الدولة العثمانية، ومملكة بلغاريا، وفي المقابل، تصاعد دور دول الحلفاء، وهم: المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا، وفرنسا، والإمبراطورية الروسية. وتحول عدد من الدول إلى الحكم الفردي المستبد "دكتاتوريات"، وإلى الحكم الفردي بالشعبين لا بالانتخاب "أوتوقراطيات"، وشجع حق تقرير المصير على ظهور قوميات طالبت بالاستقلال، وظهر النفوذ الأمريكي، والياباني، والروسي، واتسمت هذه المرحلة بالأزمات التي أدت إلى الحرب العالمية الثانية[٣].

المرحلة الثانية، نظام الثنائية القطبية، إن نتائج الحرب العالمية الثانية دفعت الدول الكبرى إلى السعي نحو إيجاد ضابطة دولية تساهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وكانت النتيجة تشكيل منظمة الأمم المتحدة. لكن سرعان ما انقسم النظام الدولي إلى الثنائية القطبية بين النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، والنظام الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي، وقد أثرت مجموعة من المتغيرات على النظام الثنائية القطبية[٤]، وهي: المتغير الأيديولوجي، إذ انخدت واشنطن وموسكو روابط الانتماء العقائدي سلاحاً للتحريض في ضوء الحرب الدعائية ضد القوى المناوئة. كما توسع الفضاء الإستراتيجي، إذ لم يعد هناك فيزاً بين المناطق الإستراتيجية الفاعلة، والمناطق الهامشية غير المؤثرة، وتزايد التكتلات والأحلاف[٥]، بالإضافة إلى بروز المتغير النووي بعد اختراع القنابل النووية والهيدروجينية، والصواريخ العابرة للقارات القادرة على حمل الرؤوس النووية. وأصبح التعادل النووي سمة مؤثرة في استراتيجيات القوى العظمى، ولم يعد التوازن قائماً على أساس التسلح التقليدي، بل على أساس التسلح النووي– النيوتروني، ناهيك عن انهيار القوى الأوروبية، وتحرر الكثير الدول من السيطرة الاستعمارية، ولم تعد الدولة هي العنصر الأساسي للسلطة في النظام الدولي، إذ شكلت المنظمات الإقليمية والدولية مصدراً جديداً للسلطة.

وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، أكد الرئيس الأميركي الأسبق "جورج هربرت واكر بوش" (George Herbert Walker Bush)، قائلاً: "إننا نبني نظاماً عالمياً جديداً". وقد بذل محاولات حثيثة لتثبيت تعبير "النظام العالمي الجديد" (New World order). ولم يستخدم كلمة (System)، وإنما كلمة (Order)، لأن فيها من التوجيه والأمر والتطبيق. وأصبحت الفواعل الدولية في النظام الدولي تتكون من قسمين هما: الأول المنظمات الدولية الحكومية، وتضم الدول، منظمة الأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي، والمؤسسات الإقتصادية الدولية. أحدثها: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية. والثاني المنظمات الدولية غير الحكومية. وتضم منظمات المجتمع المدني، والشركات المتعددة الجنسيات. وقد ارتكز النظام الدولي الجديد[1]، على قدرة الولايات المتحدة العسكرية الرادعة دون منافس أو مزاحم. ونشر القوات، والأساطيل، والقواعد. وتطوير الأسلحة الإستراتيجية، التجسس الإلكتروني، وانفرادها بالقرارات العسكرية دون الالتزام بالشرعية الدولية، ومن خلال تسخير منظمة الأمم المتحدة، وعدها أداة لإضفاء الشرعية على التحرك الأميركي، تحت غطاء حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب. والاعتماد على حلف شمال الأطلسي في الحروب الإقليمية والدولية، وتعميم النموذج الليبرالي الأميركي. والتسلط على المنظمات الإقتصادية والمالية العالمية، وعلى مصادر الطاقة.

وانطلقت الولايات المتحدة ضمن أطر محددة، إذ كرست سياسة الرئيس الأميركي الأسبق "جورج هربرت واكر بوش" مبدأ العولمة، وحولت الصراع الأيديولوجي إلى الصراع الإقتصادي بين الشرق والغرب، وأطلقت بأفق مختلفة الجيوسياسية الإمبراطورية في ما يسمى "إستراتيجية الأمن القومي للقرن الجديد". إذ طرحت ضرورة تفعيل الهيمنة الأميركية على قاعدة التزاوج المتين والتنشيط بين الدبلوماسية الفعالة، وبين القوة العسكرية المستعد للقتال والانتصار في أي مكان، وضرب أي قوة تعارض الهيمنة الأميركية أو المصالح الإقتصادية في أي مكان في العالم. ردع الهجمات وهزمها من أي مصدر ضد الولايات المتحدة ومواطنيها وقواتها، وتعزيز تطابق نظام الترتيبات الدفاعية التي تربط الأمم الديمقراطية، وتوسيع التزاوج في الدفاع المشترك ضد العدوان، ومنع أي قوة معادية من السيطرة على المناطق الحيوية للمصالح الأميركية.

وجاء في تقرير مساعد وزير الدفاع الأميركي الأسبق "بول ولفويتز" (Paul Wolfowitz) في شباط/فبراير ١٩٩١، بأن الهدف الأول للولايات المتحدة هو المعرقة المسبقة لعودة عدو جديد سواء على أراضي الاتحاد السوفياتي السابق أم في مكان آخر، والذي يمكن أن يشكل تهديداً شبيهاً للتهديد الذي كان يشكله الاتحاد السوفياتي، وهو العمل الغالب الذي تتضمنه إستراتيجية الدفاع، وكان قد أشار الرئيس "جورج هربرت واكر بوش" في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، قائلاً: "إنّ العالم مقبل على نظام جديد يهجر الحرب اليائسة، ويتسم بالديمقراطية والرخاء، والذي ينبغي

أن يقوم على المثل التي على أساسها وضع ميثاق الأمم المتحدة، لكنه يخدم بسبب الحرب الباردة"[٧].

وارتكزت العقيدة الأمريكية على مبدأ القيادة الإقتصادية العالمية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" (Bill Clinton) عام ١٩٩٣، قائلاً: "إنَّ الولايات المتحدة مخولة باللجوء إلى استعمال القوة العسكرية من جانب واحد لضمان النفاذ دوما عائق إلى الأسواق، وإمدادات الطاقة والموارد الإستراتيجية الرئيسيّة ... وعندما تكون مصالحنا وقيمنا معرضة للخطر، ويمكننا أحداث فرق يجب أن تكون مستعدين للقيام بذلك"[٨].

وقد بادرت مجموعة من المحافظين الجدد إلى إنشاء جماعة ضغط باسم "القرن الأمريكي الجديد"، طلبت من الحكومة حفظ الإمدادات النفطية، وعدم السماح لأيّ قوّة بالتصاعد في قدرتها لكي لا تشكل تهديداً على المصالح الأمريكية، بالإضافة إلى إعداد خطة جديدة مبرمجة لإعادة تنظيم القوات المسلحة الأمريكية بهدف تقليلها مع الاحتفاظ بقدرتها وقوتها القتالية، وأن تكون للقوات المسلحة القدرة على الاشتباك في خوض حربين طارئتين إقليميتين رئيسيتين في وقت واحد عالميّ المستوى أو الشدة، وإعادة صياغة تعريف الأخطار المتمثلة في معسكر الأعداء، والدول المالكة لأسلحة الدمار الشامل.

لقد وجد الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" (George W. Bush) عام ٢٠٠١، فرصة لتحقيق الطموح الإمبراطوري جراء تفجير برجي التجارة العالمية ومبنى البنتاغون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. إذ طرح الإستراتيجية الاستباقية ضدّ ما يسمّى بـ"الدول المارقة" (Rogue states)، وأشار إلى أن الولايات المتحدة لن تسمح أبداً لأحد بتحدي هيمنتها العسكرية، وحذر من أن الولايات المتحدة لن تتردد في التحرك بمفردها دفاعاً عن مصالحها القومية، وقد قامت عقيدة بوش على عنصران عمليان، وعنصر مثالي، هما: الأول، لا هلاجين أمنة، إذ أكد الرئيس "جورج دبليو بوش" في خطابه أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قائلاً: "إننا لا نفرق بين الإرهابيين الذين ارتكبوا هذه الأعمال، وبين الدول التي تؤويهم"، والثاني، الحرب الاستباقية والوقائية، فقد كانت هذه العقيدة أشبه بإعلان عن حق الولايات المتحدة بشن الحرب ضدّ أيّ دولة، وفي أيّ زمان، وفي أيّ بقعة، إذ تحدث الرئيس "جورج دبليو بوش"، قائلاً: "المطلوب الدفاع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي، ومصالحنا في الداخل والخارج عن طريق تحديد التهديدات وتدميرها قبل أن تصل إلى حدودنا"، والثالث، تقديم الحرية والأمل بديلاً عن أيديولوجيّة العنف في القمع والخوف، وهذا هو الجانب المثالي في "عقيدة بوش"، إذ عملت على تعميم الحرية وتقبلها للشعوب بمثالية فضفاضة، إذ في خطاب الرئيس "جورج دبليو بوش" في آذار/مارس ٢٠٠٣، قال: "الأمريكان شعب حر، يعرفون بأن الحرية حق كل شخص، ومستقبل كل أمة، الحرية تقدمها ليست هدية أمريكا إلى العالم، بل هبة الله إلى الإنسانية"[٩]. وعلى هذا الأساس تم اجتياح أفغانستان عام ٢٠٠١، وغزو العراق عام ٢٠٠٣.

أما الرئيس الأميركي "باراك أوباما (Barack Obama) عام ٢٠٠٩، فقد سعى إلى إعادة المكانة والريادة للقيم والمبادئ الأميركية، وقد استندت إستراتيجية الأمن القومي عام ٢٠١٠، على ثلاثة محاور، هي: الأول، يقوم على مبدأ التوجه إلى الداخل الأميركي وإيلاءه القدر اللازم من الزخم السياسي، فـ"عقيدة أوباما" ترى أن قوة أميركا تنبع من تماسكها وثباتها، وليس من سطوتها الخارجية. وبالتالي، سعت "عقيدة أوباما" لتحقيق انتعاش اقتصادي، وخفض العجز المالي، وإيجاد وظائف جديدة، وخفض تكاليف الرعاية الصحية، وإعادة تشييد بنية تحتية أكثر قدرة على مواجهة التحديات، والضغط لتقليص ميزانية الدفاع، والانسحاب من المناطق الساخنة في العالم. والثاني، وتشجيع الدول للقيام بجهود لتحقيق أمنها والدفاع عن قيمها السياسية وسيادتها دون تدخل مباشر من أميركا، ومن ثم تقليص المشاركة للقوات الأميركية في النزاعات الدولية. والثالث، طرح مبدأ التحاور مع الدول التي تعتبرها أميركا دولاً مخاصمة أو سارقة أو عدوة في ظل صعود قوى دولية جديدة تنافسها على المكانة والنفوذ. وبالتالي، سعت أميركا لاحتواء الخصوم "روسيا، والصين، وإيران"، وتقديم التنازلات لهم على أمل تغيير سلوكهم المعادي للولايات المتحدة، والتركيز على الشراكة مع الحلفاء والأصدقاء، إذ أكد الرئيس "باراك أوباما" قائلاً: "إنَّ الولايات المتحدة ما تزال أقوى وأغنى أمة على وجه الأرض، لكننا فقط أمة واحدة، وأن المشاكل التي تواجهها سواء كانت عمليات المخدرات، والتغير المناخي، والإرهاب، سمها ما شئت، لا يُمكن أن تحل فقط ببلاد واحدة ... أتعهد لكم بأننا نسعى إلى شراكة متساوية، وليس هناك شريك كبير، وشريك صغير في علاقاتنا ... هنالك ببساطة المشاركة على أساس الاحترام، والمصالح المشتركة، والقيم المشتركة"[١٠].

وبعد وصول الرئيس الأميركي "دونالد ترامب (Donald Trump) عام ٢٠١٧، عكف فريق من مؤسسة الرئاسة على أعداد وثيقة الأمن القومي الأميركي بعنوان: "أميركا أولاً"، وقد ركزت على أربعة محاور، هي: الأول، "حماية الشعب الأميركي، الأوطان، طريقة الحياة الأميركية"، وذلك عن طريق حماية الشعب وحدوده، ومتابعة التهديدات من مصادرها، وهزيمة الجماعات الإرهابية وتفكيكها، وإبقاء أميركا آمنة في عصر الإنترنيت. والثاني، "تعزيز رخاء الولايات المتحدة"، من خلال تعزيز العلاقات الإقتصادية الحرة والعادلة والمتبادلة، وتعزيز وحماية قاعدة الابتكارات الأمنية، والهيمنة على الطاقة. والثالث، "الحفاظ على السلام من خلال القوة"، عبر تجديد المزايا التنافسية والإقتصادية، وتجديد القدرات العسكرية، وتعزيز الاستخبارات العسكرية، والدبلوماسية الأميركية التنافسية. والرابع، "التأثير الأميركي المتقدم"، من خلال تشجيع الشركاء الحلفاء، وتحقيق نتائج أفضل في المنتديات المتعددة الأطراف، وحماية القيم الأميركية.

أما على المستوى الإقليمي والدولي فقد ركزت الوثيقة على القدرات الروسية والصينية المتصاعدة، والتي تزاحم المكانة الأميركية، وبالتالي، فإن على أميركا منافسة الصين في المحيط الهادئ من خلال تعزيز الشراكات الإقتصادية والعسكرية، والحفاظ على قوة عسكرية متقدمة، والسعي نحو إزاحة النفوذ الروسي والصيني من القارة الأوروبية.

وتطوير قدرات حلف شمال الأطلسي في الحالتين الردع والدفاع، وجرى التأكيد على ضرورة معالجة التهديدات الإيرانية. أما في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني من تفشي الإرهاب، والأنظمة السياسيّة والاقتصادية غير المستقرة، والهجرة غير الشرعية، ناهيك عن استمرار الصراع العربي– الإسرائيلي[11]. وبالتالي، أكدت الوثيقة بأن واشنطن تعمل على تعزيز الشراكات للنهوض بالواقع الأمني، ودعم التصدي للأيديولوجيات العنيفة، ومساعدة مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز الشراكة الإستراتيجية مع العراق باعتباره دولة مستقلة، وتسوية الحرب الأهلية في سورية، والعمل مع الشركاء لمكافحة الإرهاب، وخاصة تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام "داعش". ومن الجانب الاقتصادية سوف تدعم الولايات المتحدة الاصلاحات الإقتصادية، ومن الجانب العسكري سوف تحتفظ أميركا بكافة قواعدها وجيوشها في المناطق الحيوية، ودفع الحلفاء لشراء منظومة الدرع الصاروخي الأميركي.

وفي جنوب ووسط آسيا تواصل الشراكة الإستراتيجية الأميركية مع الهند وأفغانستان لتعزيز السلام مع التشديد على باكستان، وتشجيع التكامل الإقتصادي لوسط وجنوب آسيا، وتبني العلاقات التجارية والاستثمارية، ودعم الحكومة الأفغانية في الإجراءات الرامية إلى الاستقرار، ومواصلة القتال ضدّ طالبان، وتنظيم القاعدة، ومكافحة الإرهاب. وفي إفريقيا بعد تفشي العصابات والتكتلات للمنظمات الإرهابية، والنظم الاستبدادية، والتنافس الروسي– الصيني ضدّ المصالح الأميركية، فإن الولايات المتحدة سوف تعمل على حث الجهود الإقليميّة لبناء الأمن والرخاء والاستقرار، والعمل على عزل الحكومات التي ترفض التعاون للنهوض بالسلام العالمي، كذلك تشجيع الاتفاقيات التجارية، والإصلاحات الإقتصادية، وتعزيز سيادة القانون والإصلاح القضائي، ومكافحة الإرهاب، والعمل مع الشركاء لهزيمة المنظمات الإرهابية.

يتضح بأن التحركات الأميركية خاصة استعمال فائض القوة العسكرية، وتطبيق إستراتيجية القوة الناعمة على اعتبارها أداة للتأثير في العلاقات الدولية. أفرزت فوضى عارمة، ودفعت روسيا الاتحادية والصين إلى التعاون مع بعض الأطراف الإقليميّة، مثل: إيران وسورية، بهدف مواجهة الهيمنة الأميركية.

المطلب الثاني: الأهداف الإستراتيجية لمجموعة البريكس

وضع مصطلح "بريك" (BRIC) الإقتصادي العالمي "جيم أونيل" (Jim O'Neill) عام ٢٠٠١، من مجموعة "غولدمان ساكس" (Goldman Sachs) البنكية العالمية، وهو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية، المكوّنة لأسماء الدول الأربعة صاحبة أسرع تطور اقتصادي في العالم، وهي: "البرازيل، روسيا الاتحادية، الهند، والصين". وقد انضمّت إلى المجموعة دولة "جنوب إفريقيا" عام ٢٠١٠. فأصبحت تسمّى مجموعة "البريكس" (BRICS)، وقد أعلن زعماء الدول الخمس عن تشكيل تجمّع خاص يجتمع بشكل منتظم، ويطرح مبادرات سياسيّة تقاوم الأحادية القطبية، ومشاريع البنية الأساسيّة في الدول

الناشئة، وتُعد هذه المجموعة من أضخم الأسواق، وأسرع الاقتصاديات نمواً، وموطناً لنحو نصف سكان العالم[١٢].

إن مجموعة دول "البريكس" يتسم صعودها على الساحة الدولية بشكل أساسي بالنمو المطرد، إذ تمثل اقتصاديات الدول الأكثر سرعة في النمو في الإقتصاد العالمي. بمعنى أن مكانة القوى الصاعدة في الإقتصاد العالمي اعتمدت بشكل كبير على الجانب الإقتصادي المتنامي، لا سيما بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨. وما تبع ذلك من تنامي لدور تلك الدول الصاعدة في قيادة التحولات العالمية اللاحقة، وانتقال الثقل الإقتصادي من الغرب بعيداً عن "مجموعة الدول الصناعية الثمانية [١٣] باتجاه دول العالم النامي في ضوء تصاعد الأهمية النسبية للاقتصادات الآسيوية من خلال وقوع النسبة الكبرى من الاقتصاديات الصاعدة داخل هذه الأقاليم، وقدرتها على التعامل مع الأزمات المالية. في ضوء تراجع دور الغرب النسبي بعد عقود من التضخم. فنسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، كذلك حجم نمو التجارة الخارجية إلى جانب نمو الاستثمار الخارجي، كلها مؤشرات تدل على تحرك الثقل الإقتصادي باتجاه اقتصاديات آسيا وأميركا اللاتينية دون أن يعني ذلك أن القارتين لا تعاني مشاكل هيكلية اقتصادية.

لقد عقدت القمّة الأولى لمجموعة "بريك" في مدينة "يكاترينبرغ" (Yekaterinburg) الروسية في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، وقد شارك الرئيس الروسي "دمتري ميدفيديف (Dmitry Medvedev)، والرئيس الصيني "هو جين تاو (Hu Jin tao)، ورئيس الوزراء الهندي "مانموهان سينغ" (Manmohan Singh)، والرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا (Luis Inacio Lula da Silva)، وتم الإعلان في هذه القمّة عن ضرورة تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب، وركزت القمّة على وسائل تحسين الوضع الإقتصادي العالمي، وإصلاح المؤسسات المالية، وتعاون الدول الأربعة، والسبل التي تمكن الدول النامية، من المشاركة في الشؤون العالمية، كما تم الاتفاق على مواصلة التنسيق في القضايا الإقتصادية العالمية بما فيها التعاون في المجال المالي والمسائل الغذائية، وقد دارت مباحثات حول تداعيات الأزمة المالية العالمية، والحد من آثارها، وإعداد نظام مالي عالمي جديد لحقبة ما بعد الأزمة المالية العالمية، حيث أعلنت دول "البريك" عن الحاجة لعملة احتياط عالمية جديدة بدلاً عن الدولار، والتي يجب أن تكون متنوعة، ومستقرة، ويمكن التنبؤ بها على عكس انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى[١٤].

وعقدت القمّة الثانية لمجموعة دول "بريك" في العاصمة البرازيلية "برازيليا" (Brasilia) في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وناقشت المسائل المتعلقة بالتجارة البينية بين الأعضاء، وتم الاتفاق على التعاون في مجال السياسات المالية، وتحديد متطلبات مشتركة لإزالة آثار الأزمة الإقتصادية، وإصلاح مؤسسات الإدارة العالمية، ومسائل متعلقة بإصلاح النظام المالي العالمي، ومجال الطاقة العالمية. بالإضافة إلى قبول عضوية دولة جنوب إفريقيا، وتحوّل اسم المجموعة من "البريك" إلى "البريكس"[١٥].

لهذا عقدت القمّة الأولى لمجموعة "البريكس" في مدينة "سانيا" (Sanya) في جنوب الصين في نيسان/أبريل ٢٠١١. وأكدت الدول المجتمعة على ضرورة إصلاح المؤسسات الإقتصادية والمالية الدّولية حتى تتواكب مع التغيّرات في الأوضاع الإقتصادية العالمية، وزيادة حق التصويت للدّول الناشئة والنامية، ووقعت اتفاقاً إطارياً للتعاون بين بنوك الدول الأعضاء في شتى المجالات. وقد عقدت القمّة الثانية في العاصمة الهندية "نيودلهي" (New Delhi) في آذار/مارس ٢٠١٢. وتوصل المجتمعون إلى اتفاق بخصوص مسائل التعاون ومعالجة اقتصاد العالم، كذلك إقامة مجموعة عمل مشتركة لدراسة إنشاء بنك للتنمية بهدف تعزيز الإقتصاد في الاقتصاديات الناشئة والنامية، وتضمّنت القمّة اقتراح الرئيس الرّوسي "فلاديمير بوتين" بضمّ كلٍّ من البرازيل والهند وجنوب أفريقيا إلى مجلس الأمن الدّولي باعتبارهم أعضاء دائمين، وذلك محاولة لإصلاح المجلس، وإنهاء استخدامه على اعتباره وسيلة لإسقاط الأنظمة غير المرغوب فيها أميركياً، لكن الولايات المتحدة لم توافق على توسيع مجلس الأمن الدّولي[١١].

وعقدت هذه القمّة الثالثة في مدينة "ديربان" (Durban) في جنوب أفريقيا في آذار/مارس ٢٠١٣. وتوصلت الأطراف إلى اتفاق بخصوص إنشاء بنك التنمية الخاص. وتناولت القمّة الملف النووي الإيراني، والأزمة السورية، والملف الفلسطيني. كما بحثت وضع إستراتيجية طويلة الأمد للتعاون الإقتصادي من شأنها أن تراعي خطط التنمية في كل دولة، وتسهيم في نمو اقتصادات دول المجموعة. كما عقدت القمّة الرابعة في مدينة "فورتاليزا" (Fortaleza) البرازيلية في تموز/يوليو ٢٠١٤. وبحثت سبل تعزيز التعاون بين الدّول الأعضاء في مجالات التجارة، الاستثمار، التمويل، البنية الأساسيّة. ولعلّ أهم ما ميّز هذه القمّة هو إطلاق "بنك التنمية الجديد"، الذي تتركز مهمته الرئيسة على تعبئة الموارد لدعم مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول المجموعة وغيرها من الاقتصادات الناشئة والدّول النامية.

وعقدت القمّة الخامسة في مدينة "أوفا" (Ufa) عاصمة "باشكورتوستان" (Bashkortostan) الروسية في تموز/يوليو ٢٠١٥. وركزت القمّة على إنشاء بنك التنمية، وصندوق للاحتياطات النقدية المخصص للطوارئ، نظراً لاقتناع دول المجموعة أنهم غير ممثلين بالشكل الكافي في المؤسسات المالية التقليدية، بالمقارنة مع دول أوروبا الغربية وأميركا، وهو ما استوجب إنشاء مؤسستين ماليتين تابعتين للمجموعة، ويكون لديهما القدرة على تقديم مساعدات وقروض لتمويل المشروعات طويلة الأمد على وفق شروط تتفق عليها الدّول الأعضاء، ودعت مجموعة البريكس الدّول الأخرى لمواجهة جميع أشكال الحمائية التجارية والقيود المخفية في التجارة، وتأمين الدّعم لعمل منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسّسات.

كما عقدت القمّة السادسة في مدينة "غوا" (Goa) الهندية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وقد ناقشت التوتر بين الجارتين النوويتين الهند وباكستان حول إقليم كشمير، كما ناقش المجتمعون قضايا اقتصادية عالمية، وتضمن البيان الختامي إدانة لكافة أشكال

الإرهاب. كما عقدت القمّة السابعة في مدينة "شيامن" (Xiamen) الصينية في حزيران/يونيو ٢٠١٧، وناقشت تحرير التجارة العالمية، والاستثمار في أسواق الدول الواعدة اقتصاديا، وتوسعت أعمال القمّة لتشمل حواراً بناءً بين الدول سريعة التطوّر والنمو وبين دول الأسواق الناشئة، وتهدف القمّة إلى إيجاد بديل فعال وحقيقي لصندوق النقد الدّولي والبنك الدّولي، إلى جانب تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وجيوسياسي، وتنمية البنية التحتية في دول المجموعة، وإيجاد طريقة فعالة لمنح وتبادل القروض بين دول المجموعة بشكل لا يؤثر على الإقتصاد العالمي.

كذلك عقدت القمّة الثامنة في مدينة جوهانسبرغ (Johannesburg) في دولة جنوب إفريقيا في تموز/يوليو ٢٠١٨، وقد قيم المجتمعون إيجابا اقتراح روسيا للقيام بدور في الأعمال الإنسانية في سورية، وأكد الرئيس "فلاديمير بوتين" على أن الشركاء الإفريقيون يمكنهم الانضمام للعمل باستراتيجية شراكة "بريكس"، وأن قضية البرنامج النووي الإيراني تخص الجميع، وليس أميركا فقط، كما بحث رؤساء "البريكس" قضايا تطوير المنظمة وأولويات الشراكة، وقد عقدت القمّة التاسعة في عاصمة البرازيل "برازيليا" آذار/مارس ٢٠١٩، وأعرب الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" عن قلقه إزاء مشكلة الحد من التسلّح ، وأكد أن "البريكس" تستطيع أن ترسم الاستقلالية في القرارات الدّولية، ولا تخطط لزيادة عدد أعضائها.

إن تكتل "البريكس" يهدف إلى أن يكون تجمعاً استراتيجياً يتبنى رؤية بديلة للنظام الدّولي الأحادي القطبية، والمساواة في حق كل دولة ضمن المنظومة الدّولية، بما يعكس تحوّلات مهمّة على الساحة الدّولية، وسعياً دؤوباً من هذه المجموعة لكسر منظومة القطب الأوحد التي لم تعد تتناسب مع الوضع الدّولي، وفشلت في مواجهة المشاكل المتصاعدة دوليا، بل ولعبت دوراً واضحاً في تأجيجها، بالإضافة إلى تقوية تنسيق مجموعة "البريكس" في منظمة الأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، والأطر الأخرى من أجل الحفاظ على السّلم والأمن الدّوليين[١٨]. كما إن دول "البريكس" لا يجمعها توجه عقائدي سياسي، أو أيديولوجي، أو هوية واحدة، غير أن هناك رابطاً مهماً يجمعها سوية، وهو رفض الهيمنة للدّول الغربية الكبرى على السياسة العالمية، ورفض النموذج النيوليبرالي في التنمية الذي اتبعه الغرب ومؤسساته[١٩].

وأصبحت الوظيفة الأساسيّة لـ"البريكس" هي تشجيع التعاون الإقتصادي والتجاري والسّياسي، وأصبح التجمع يمثل فرصة لبحث التعاون في الكثير من القضايا الإقتصادية والمالية والسّياسيّة بين دول التجمع، وتعزيز الوحدة والتعاون وتحقيق أقصى تكامل، وتوفير الفرص لبعضهما البعض في التجارة والاستثمار والمالية، من أجل أن يتمكنوا من التعامل مع المخاطر والتحديات المختلفة والحفاظ على النمو الإقتصادي الشامل بطريقة مستدامة ومتوازنة، ودفع إصلاحات النّظم النقدية والمالية، والقيام بدور فاعل في تحسين الحوكمة الإقتصادية العالمية، عن طريق وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل المالي والنقدي الدّولي[٢٠]، وخاصة هيمنة الدولار على نظم المدفوعات والاحتياطيات الدّولية التي لا يوجد لها بدائل مناسبة.

إن الهدف الرئيس لمجموعة دول "البريكس" هو خلق نظام جديد للعملة الاحتياطية، وزيادة دور العملات الوطنية في المدفوعات المتبادلة، وتطوير التعاون في مجال الأسواق المالية من أجل تحسين الاستقرار المالي، والتفاعل على أساس المبادئ والمعايير الدولية، والدعوة لإصلاح الهيكل الإقتصادي والمالي، خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للإنشاء والتعمير، والسعي لإنشاء بنك جديد للتنمية الدولية، مثل: إنشاء مؤسسة مالية دولية رديفة للمؤسسات الإقتصادية الدولية، بهدف استكمال الجهود الدولية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإقليمية الرامية إلى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي.

المبحث الثاني: المقومات الجيوسياسية لدول تكتل البريكس

إن القدرات الجيوبولينيكية تساهم في رسم معيار الأداء الفاعل الذي يشكل مراكز القوى، وعلى هذا الأساس صنّفت معظم دول العالم، إذ تم تقسيم العالم إلى قسمين، هما: الأول، الدول الرأسمالية الغنية أو "القطب الشمالي"، والثاني، الدول الفقيرة "القطب الجنوبي"، وهي دول مقيدة في السياسة الدولية بسبب ضعف مواردها المادية، وقواعدها الإنتاجية، وافتقارها إلى القدرات التكنولوجية، مما يرغم هذه الدول على الاعتماد الخارجي لحماية أمنها ولمواجهة احتياجاتها، غير أن النتائج السلبية للنظام الدولي الأحادي القطبية دفع الأطراف الإقليمية، خاصة مجموعة "البريكس"، إلى تنمية قدراتها بما يتناسب مع حجم التحديات على المستوى الخارجي، وبناءً عليه، سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، هما: المطلب الأول، المرتكزات السياسية – الأمنية لدول البريكس، والمطلب الثاني، المرتكزات الجيواقتصادية لدول البريكس.

المطلب الأول: المرتكزات السياسية – الأمنية لدول البريكس

أولاً: روسيا الاتحادية

إن اعتماد الرئيس السوفياتي السابق "ميخائيل غورباتشوف" (Mikhail Gorbachev) على سياسة الـ "بيريسترويكا" (Perestroika)، وتعني إعادة الهيكلة الإقتصادية والإجتماعية، وسياسة الـ "غلاسنوست (Glasnost)، وتعني الشفافية والمصارحة الديمقراطية والسياسية[٢٠] أدت إلى هدم النظام الشيوعي، وتفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، وقد ورثت روسيا عوامل القوة الإستراتيجية من الاتحاد، لا سيما المقعد الدائم في مجلس الأمن الدولي، والأسلحة النووية، وأقمار التجسس الاصطناعية، ومصانع السلاح، والقواعد العسكرية، فقد ورثت روسيا حوالي (٩٠) بالمئة من القوات النووية، وحوالي (٨٥) بالمئة من قوات الدفاع الجوي، وحوالي (١٥٨) بالمئة من قوات الأسلحة التكتيكية النووية، وحوالي (٨٥) بالمئة من القوات البحرية، وحوالي (٥٨) من القوات البرية، وحوالي (٤٢٢٠٠) رأس نووي إستراتيجي، وحوالي (٧٩) بالمئة من الصواريخ العابرة للقارات، وحوالي (١٠٠) بالمئة من الغواصات النووية، وحوالي (٩٠) بالمئة من الطائرات البعيدة المدى، وفقدت روسيا عن جمهورياتها، وولاياتها الخمسة عشر، وقد أصبحت خارج نادي القوى الكبرى، وتراجع نفوذها السياسي الدولي، وتراجعت معنويات الجيش الروسي وحجم الإنفاق العسكري، ودخلت الدولة الروسية في دوامة من المشاكل، وذلك بسبب عوامل التفرقة السياسية، الإقتصادية، الاجتماعية، العرقية، والقبلية[٢١]. وقد سعى الرئيس الروسي

الأسبق "بوريس يلتسن (Boris Yeltsin) عام ١٩٩١. إلى التعاون مع أميركا لمعالجة الأزمة الإقتصادية. غير أن عدم تحقيق الوعود الأميركية بتقديم المساعدة إلى روسيا، والسعي إلى تطويق روسيا في محيطها الجيوبوليتيكي عن طريق توسيع حلف شمال الأطلسي، دفع القوى القومية والشيوعية في روسيا إلى المطالبة بإعادة المكانة الروسية.

وبعد وصول الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين (Vladimir Putin) إلى السلطة عام ٢٠٠٠، فقد تضمنت إستراتيجية الأمن القومي تطوير المؤسسة العسكرية، وتزويد القوات بالسلاح والتقنية، وتعزيز بنية القوات الإستراتيجية بصواريخ فائقة نووية، وطائرات مقاتلة، وتزويد الأسطول بحاملات حربية، ودفع رواتب العسكريين، والتخلي عن التجنيد الإلزامي، وتبني نموذج المتطوعين. وأصبح الجيش الروسي يشغل المركز الثاني بعد الجيش الأميركي. وإعطاء أولوية لتطوير الفضاء الروسي في عالم لا يخضع لهيمنة النظام الأحادي القطبية، وتحقيق موقع ثابت لروسيا في المجتمع الدولي. وتطوير البعد الآسيوي عن طريق تقوية الروابط مع الصين والهند، ودعم آليات التعاون مع الشرق الأوسط. وآسيا – الباسيفيك، والعالمين العربي والإسلامي، والحفاظ على الترسانة النووية، وإقامة شبكة من التحالفات في أوراسيا. ومساندة القوى الإقليمية، وضمان أمن روسيا ووحدتها[٢٢] ضد احتمالات وصول حلف شمال الأطلسي إلى حدودها. وحماية النظام الدستوري للدولة، ومواجهة النزاعات القومية والانفصالية، والحفاظ على أمن كومنولث الدول المستقلة، ومنع التوجهات الاستقلالية عنها، وحماية الأقليات الروسية من الاضطرابات في دول الكومنولث.

ثانياً: جمهورية الصين الشعبية

شهدت الصين جملة من الإجراءات الإصلاحية بزعامة الرئيس "ماو تسي تونغ" (Mao Zedong) بعد قيام جمهورية الصين الشعبية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩. والهادفة إلى وضع الصين على مسار النهضة والتقدم. فعلى الرغم من زعامة الاتحاد السوفياتي للأنظمة الشيوعية. فإن الصين سعت إلى بناء وجود مستقل. بسبب الجدال الأيديولوجي بين الحزبين الشيوعيين في روسيا والصين حول نظرية التعايش السلمي مع الغرب الرأسمالي. حيث اقترح الرئيس الصيني موقفاً عدائياً تجاه الدول الرأسمالية. وأدان الحزب الشيوعي الصيني رسمياً الصيغة السوفياتية عن الشيوعية عام ١٩٦١. واعتبرها نتيجة من "الخونة الرجعيين". وخلال أزمة مضيق تايوان الأولى أخذت الصين على عاتقها تنفيذ البرنامج النووي المستقل عام ١٩٦٤. وامتلكت الصين القدرة على الضربة النووية الثانية. وانطلقت لتحقيق رؤية الرئيس الصيني "ماو تسي تونغ" قائلاً: "سوف يكون لزاماً علينا بناء غواصات نووية حتى وأن تطلب الأمر منا عشرة الآلاف سنة". وقد أعلن رئيس الوزراء الصيني تشو إن لاي (Zhou Enlai) عام ١٩٥٤. مبادئ جيوسياسية، هي: الاحترام المتبادل لوحدة وسيادة الأراضي، عدم الاعتداء المتبادل بين الدول، عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، المساواة، المنفعة المتبادلة، التعايش السلمي، الحفاظ على الاستقرار السياسي الدولي، واعتبار دول العالم الثالث نقطة ارتكاز لمعالجة

الأوضاع السياسيّة والإقتصاديّة[٢٣] وعلى الرغم من تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، لكن النظام الشيوعي في الصين ازداد تماسكاً.

إن الصين تمثل هدفاً عسكرياً شديد الصعوبة، فهي تتمتع بحماية دفاعية طبيعية من ناحية مساحة الأرض الواسعة وعدد السكان، ويصعب بناء إستراتيجية مضادة تقوم على الهجوم على تلك الدّولة أو التأثير في كتلتها الحيوية في ضوء تطوّر القوّة العسكرية، وظهور الأسلحة النوويّة، وتماسك الدّولة الصينية، وكل ذلك يشير إلى تعبيرات ذات دلالات إستراتيجية، وهي أن الاستراتيجيات المسيطرة على النظام الدّولي تسعى إلى عدم استفزاز الصين بعنوان: "التنين النائم" (Sleeping Dragon).

وتمكنت الصين من إعداد جيش يعتبر من الناحية العددية أكبر جيش في العالم، حيث يقدر تعداده بحوالي (٢.٣) مليون جندي، ويزخر بالقوّة، إذ يمتلك حوالي (٣٠٠) رأس نووي استراتيجي، وحوالي (١٥٠) رأس نووي تكتيكي. كما تم أعادت هيكلة القيادات[٢٤]، وعملت الصين على تطوير قوتها العسكرية بما يؤثر على تقوية حركتها في السياسة الخارجية، وفي سباق التسلح العسكري بدأت برفع مستوى انفاقها العسكري، ووضع القادة تصورات لاحتمالات الحرب، أحدثها: المعارك حول البحار والجزر الإقليميّة، والاشتباكات الحدودية المنخفضة المقياس، والهجمات الجوية المباغتة، وأكدوا على وجوب تعبئة الشّعب والدفاع ضدّ أي هجوم صديد، والهجوم المضاد غو أقاليم العدو، وإطالة زمن المعركة لإرهاق العدو، في ظل حصر الحرب في إطار الدفاع، لأنه يقوم على حشد القوات المتفوقة عدديا ومعنويا، وله الحريّة في الحركة والمرونة. وأكدت الوثيقة البيضاء للحكومة الصينية بعنوان: "الدفاع الوطني الصيني عام ٢٠٠٤"، على تسريع تطبيق التقنية المعلوماتية، وتدريب الأفراد، كذلك تكوين ضباط من العلماء القادرين على رسم الخطط الخاصّة بتحديث الأسلحة والتجهيزات التكنولوجيّة، ويستوعبون فن القيادة في حروب المعلومات[٢٥]، وقد احتلت الجيش الصيني المركز الثالث بعد الجيش الأمريكي والجيش الروسي.

لكنّ الصين ما تزال قوّة لا تستطيع أن تجاري أمريكا عسكريا، إذ تفتقد إلى القدرة على القيام بعمل عسكري حاسم بعيد عن أراضيها، ولهذا فهي تسعى إلى الإفادة من التكنولوجيا المتقدمة لدول كثيرة، مثل: روسيا وإسرائيل. كما تولي الصين أهميّة لوحدة أراضيها، ويتجلى ذلك في السّعي إلى استعادة سيطرتها المركزية على جميع أراضيها التي تعتقد أنها ضمن عائديها، كما تطمح إلى تأكيد مكانتها بوصفها قوّة عظمى، لذلك لجأت إلى بناء شراكات مع روسيا والهند، وبذل محاولات دبلوماسيّة لحل الخلافات.

ولعل أهم أهداف العقيدة العسكرية للصينية، هي: تحديث الجيش ليصبح أصغر حجما، وأفضل تسليحاً وتجهيزاً، وزيادة مخزون الصواريخ البالستية مع زيادة دقتها، وامتلاك حاملات طائرات خاصة بها على الرغم من أن قدراتها في هذا المجال ما زالت متواضعة. وتجتهد الصين لاكتساب وسائل أخرى مثل الصواريخ المتطورة المضادة للسفن، والأسلحة الإلكترونية، والقدرات المضادة للأقمار الصناعيّة، وأسطول قوي من

الخواصات، لكن الرئيس الصيني "هو جين تاو" عام ٢٠١١، أكد بأن لا مصلحة للصين في خوض سباق التسلح أو في فرض هيمنتها العسكرية على الدول الأخرى.

ثالثاً: جمهورية الهند

تمكنت الهند من الاستقلال عام ١٩٤٧، وقد مارست النهج الديمقراطي، والنظام الفدرالي، واستيعاب مطالب القوى الانفصال عن طريق المفاوضات، بهدف الحفاظ على الوحدة الإقليمية، ورد أي عدوان خارجي. ولعل الهزيمة العسكرية الهندية في حربها مع الصين عام ١٩٦٢، رسخت نزعة شديدة لدى الساسة الهنود لتطوير القدرات العسكرية، خاصة في ظل التوتر الدائم مع باكستان المجاورة حول مسألة السيادة على إقليم كشمير، الذي تطور إلى حرب ثانية عام ١٩٦٥، ثم ثالثة عام ١٩٧١. وقد اعتبرت باكستان والصين المصدرين الأساسيين لتهديد الهند، ومن ثم فإنها في سعيها لمواجهة هذا التهديد اتجهت لتدعيم علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، ومن جانبها فإن باكستان التي ترى في الهند التهديد الرئيس دعمت علاقاتها مع الصين، وفي مرحلة لاحقة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١. عملت الهند على تدعيم روابطها العسكرية مع أميركا، وقد عملت على الاحتفاظ بقوات مناسبة على الجبهتين الباكستانية والصينية، ومن ثم فإن الهند حتى أواخر السبعينيات كانت تتبع إستراتيجية "الدفاع الكافي" (Sufficient defense). ومع بداية الثمانينيات بدأت تتحول إلى إستراتيجية "الردع المحدود" (Limited deterrence).

وقد برزت الهند امتلاكها للأسلحة النووية للردع، وفي حالة انهيار الردع فإنها تؤكد قدرتها على الرد على الضربة الأولى، ويتطلب ذلك عدداً من الأسلحة النووية، ونظاماً قوياً للقيادة والسيطرة، ونظاماً فعالاً للرقابة والإنذار المبكر، وتخطيطاً وتدريباً شاملاً يتفق مع الإستراتيجية المعلنة، والقدرة على توظيف القوات والأسلحة النووية، وبالطبع فإن فعالية القدرات التقليدية لا تقل أهمية عن فعالية القدرات النووية، وتقوم العقيدة النووية الهندية على أساس القدرة على التحول السريع من الانتشار وقت السلم إلى التوظيف الكامل للقوات في أقصر وقت ممكن، والقدرة على الرد بفعالية حتى في حالة التأثر الشديد بالهجمات المعادية، ويتطلب تعدد وسائل إطلاق الأسلحة النووية من الطائرات والصواريخ والقوات البحرية[٢١].

وتواصل الهند تطوير قواتها المسلحة بدعم من الحلفاء، إذ تمتلك ثاني أكبر جيش في آسيا بعد الصين، وأصبح مستوى التنسيق العسكري والأمني متطور بين الهند وروسيا، وتحولت إلى شراكة في البحث والتطوير والإنتاج العسكري والتسويق لتقنيات وتكنولوجيا الدفاع، ويبلغ عدد القوات الهندية النظامية حوالي (١.٣٢٥.٠٠٠) جندي، بينما يبلغ عدد قوات الاحتياط حوالي (١.٢١٣.٠٠٠) جندي، وبذلك تكون الهند ثالث قوة عالمية من ناحية عدد الجيش بعد الصين وأميركا، ولتقوية ترسانتها العسكرية تعتمد الهند على جميع أنواع الأسلحة التقليدية، وبادرت إلى الرفع من ميزانيتها العسكرية تحت عنوان مواجهة الإرهاب، وتدرك الهند أن القوة العسكرية تساعدها في مسعاها لأداء دور إقليمي ودولي عبر فرض السيطرة في جنوب آسيا والمحيط الهندي، والمعارضة لأي

وجود أو تدخل أجنبي في دول جنوب آسيا، وترى الهند أنها لا تشكل تهديداً لجيرانها، وتعتبر أن أمن جيرانها هو جزء من أمنها.

رابعاً: جمهورية البرازيل الاتحادية

امتلكت البرازيل مزايا جيوسياسية منذُ استقلالها عام ١٨٢٥، لكن سياستها الخارجية بقيت بعيدة ومنعزلة عن حركة التفاعلات الدَّولية التي كانت محكومة بسياسات القوَّة في القرن العشرين، وكرست جهودها لتوحيد وتقوية الفضاء القومي، وتأسست الحياة السياسيّة على الدستور الفيدرالي عام ١٩٨٨، والذي أنهى الحكم العسكري، وأسس للتحول الديمقراطي، ومع تولي الرئيس فيرناندو أنريك كاردوسو (Fernando Enrique Cardoso) السلطة عام ١٩٩٤، بدأت البرازيل تستخدم إستراتيجية الإصلاح القائمة على سيادة آليات السوق الحر، وتعزيز مكانتها الإقليميّة الدَّولية، وخلال حكم الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا عام ٢٠٠٢، أصبحت البرازيل طرفاً فاعلاً في المنتديات السياسيّة والإقتصادية الدَّولية[٢٥].

وتمثل قضية الأمن والدفاع الركيزة الأساسيّة للاستقلال الوطني للبرازيل، وضاعفنا لوحدتها الإقليميّة وخريطتها في اختيار طريق تطورها، وتقوم السياسة الأمنيّة للبرازيل على مبادئ عدم التدخل، وتعدديّة الأمن الجماعي، واحترام السيادة الوطنيّة، لكن تعاني البرازيل من موقعاً جيوبولتيكياً ضعيفاً، نتيجة للطول البالغ لحدودها البرية حوالي (١٧،٠٠٠) كم، مشتركة مع أكثر من (١٠) دول، لكن من الناحية العملية لا يمثل ذلك حالياً أيّ تهديد حقيقي، نظراً لحالة السلم والاتفاقات الثنائية التي تجمع البرازيل بكل جيرانها، وهو ما يجعل الجيش البرازيلي دون تهديد، على خلاف التنافسات الحدودية في حالة الصين وروسيا.

ويحظى الجيش بمكانة مرموقة في المجتمع البرازيلي، فضلاً عن المناصب الرفيعة التي عادة ما يتقلدها جنرالات الجيش في الحياة المدنية مثل النواب والوزراء ورئاسة الدَّولة، وتعد البرازيل قوَّة عسكرية متوسطة داخل تجمع "البريكس"، وتصنف في المركز التاسع ضمن أقوى جيوش العالم، إذ بلغ عدد أفراد قوَّاتها المسلحة حوالي (٣١٨) ألفاً، ومع ذلك تعتبر البرازيل أكبر قوَّة في أميركا اللاتينية، وتنتشر قوَّاتها في إطار قوَّات منظمة الأمم المتحدة لحفظ السَّلام، ويعتمد الجيش البرازيلي في تسليحه على الصناعة المحلية، فضلاً عن الاستيراد من أميركا وأوروبا، وتعد البرازيل الدَّولة الوحيدة في القارة التي تحوز قوَّاتها البحرية على حاملة طائرات وغواصات إستراتيجية، ويمكن عد البرازيل دولة نووية غير معلنة، إذ لديها موارد وقدرات على تخصيب "اليورانيوم"، مع أنها وقعت على معاهدة منع الانتشار النووي، وتتعاون بشكل دوري مع "الوكالة الدَّولية للطاقة الذرية" بالسماح لها بعمليات التفتيش لمنشآتها النووية[٢٥].

خامساً: جمهورية جنوب إفريقيا

نالت جنوب إفريقيا استقلالها عام ١٩١٠، وأعلنت النظام الجمهوري عام ١٩٦١، وظلت تعاني لعقود من سياسة الفصل العنصري "الأبارتيد" (Apartheid) التي اعتمدت التمييز بين المواطنين على أساس عرقي، والعمل على ضمان سيطرة الأقلية البيضاء على

مقاليد الحكم، واستمرت تلك السياسة تحكم الدولة لحين التحول الديمقراطي عام ١٩٩٤، الذي أسفر عن فوز حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وتم اختيار الرئيس نيلسون مانديلا (Nelson Mandela) لإدارة السلطة، وهو أول رئيس ديمقراطي يحكم الدولة، وقد أطلقت عبارة أمة قوس قزح" دلالة على النموذج الثقافي والسياسي لجمهورية جنوب إفريقيا.

وتشكلت قوات الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا عام ١٩٩٤، وتكونت من الأفراد الذين كانوا يعملون في قوات دفاع جنوب إفريقيا، والجناح العسكري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وجيوش أوطان الأفارقة التي تكونت إبان الفصل العنصري، وتضم الجيش، والقوات الجوية، والقوات البحرية، والخدمات الطبية، واستكملت جنوب إفريقيا دمج قوات السكان الأصليين السود وباقي تيارات المعارضة في قوات الدفاع، وبلغ تعداد قوات الجيش حوالي (٦٤,٣٣٤)، كما تنتشر جنوب إفريقيا بعضاً من جنودها في إطار قوات منظمة الأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي، كما هو الحال في جمهورية بوروندي، وجمهورية الكونغو، والسودان[٢٩].

المطلب الثاني: المرتكزات الجيواقتصادية للقوى البريكس

أولاً: روسيا الاتحادية

تقع روسيا في الجهة الشمالية من الكرة الأرضية، وتمتد عبر شرق أوروبا وشمال آسيا، إذ يمثل الجزء الأوروبي من روسيا ربع مساحة الدولة، أما الجزء الآسيوي فيمثل ثلاثة أرباع مساحتها، وتعتبر روسيا أكبر دولة من حيث المساحة التي تقدر بحوالي (١٧,١٠٠,٢٨١) كم٢، تليها كندا والصين، ويحد روسيا من الشمال المحيط المتجمد الشمالي وبحر البلطيق، ومن الجنوب البحر الأسود، ومن الشرق جبال الأورال وكل من الصين، منغوليا، كازاخستان، أذربيجان، وجورجيا لتشكل الجسر الذي يربط بين قارتي آسيا وأوروبا[٣٠].

ويصل عدد سكان روسيا حوالي (١٤٤,٠٩٦,٨١) مليون نسمة عام ٢٠١٦، والمجتمع الروسي متعدد الأديان والعرقيات وهي حوالي (١٣٠) جماعة عرقية، وتحتوي روسيا على عدد متنوع من التضاريس، وهي: مناطق السهوب، مثل: سهل سيبيريا، ومناطق الغابات والمستنقعات والهضاب، مثل: هضبة سيبيريا الوسطى، والمناطق الجبلية، مثل: جبال ساليان، والمناطق الشبه صحراوية، ومناطق التندرا، ومناطق الأنهار، مثل: نهر الدانوب[٣١].

وتزخر روسيا بمجموعة من الموارد الطبيعية والمعدنية الإستراتيجية، والأراضي الزراعية واسعة، والصناعات الثقيلة والكيميائية ومصادر الطاقة الضخمة سواء النفط أم الغاز أم الكهرومائية، إذ تحتل روسيا المركز الثاني في إنتاج النفط بحوالي (١٠٠٠) مليون برميل سنوياً، والمركز الأول في إنتاج الغاز بحوالي (٨٥٠) مليار م٣ سنوياً، وتكفي الإشارة إلى أن أطوال أنابيب الغاز والنفط لا تقل عن نحو (٢٠٠) ألف كم، ولهذا تعتمد روسيا بشكل كبير صادرات الطاقة في نموها الإقتصادي، كما تزخر روسيا بكميات هائلة من المعادن التي تستخدم في الإنتاج الصناعي، مثل: الفحم الحجري، وفوسفات الجير، والمعادن التي تستخدم في إنتاج الأسمدة والمانس، كما تعتبر روسيا من أهم الدول المنتجة للقمح الحديد،

المنجنيز، النيكل، البلاتين، الراديوم، الذهب، الرصاص، الفسفور، الزنك، النحاس، الفضة، والبوكسيت.

وخلال فترة حكم الرئيس الروسي "بوريس يلتسين" تقلص الناتج المحلي الإجمالي مع انخفاض معدلات النمو السنوي، والناجم عن الركود الإقتصادي والعقوبات الغربية المفروضة على روسيا، لكن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" عام ٢٠٠٠، سعى إلى إعادة النمو الإقتصادي في ظل الارتفاع الحاصل على صعيد أسعار النفط، مما ساهم في تحسن مستويات المعيشة للشعب الروسي، وفي الوقت ذاته، عادت روسيا مرة أخرى لتؤدي دوراً فاعلاً تسبباً في عدد من القضايا الدولية، خاصة المشاركة في اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط، وفي المحادثات السداسية مع كوريا الشمالية، بالإضافة إلى كونها عضواً في مجموعة الدول الثماني الصناعية، وفي مجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي منتدى التعاون الإقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، كما تؤدي دوراً قيادياً في المنظمات الإقليمية، مثل: رابطة الدول المستقلة، والمجموعة الإقتصادية الأوراسية، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون.

ثانياً: جمهورية الصين الشعبية

تقع الصين في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي من قارة آسيا، وتطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي، وتمتد حدود الصين البرية مع حدود (١٤) دولة مختلفة، لتكون أول دولة في العالم من ناحية عدد الدول المجاورة، إذ تحدها شمالاً منغوليا، وروسيا، ومن الشمال الشرقي تحدها كوريا الشمالية، ومن الشرق يحدها البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي، ومن الجنوب الشرقي يحدها بحر الصين الجنوبي، ومن الجنوب تحدها فيتنام، لاوس، بورما، الهند، بوتان، ونيبال، ومن الجنوب الغربي تحدها باكستان، ومن الغرب تحدها أفغانستان، طاجاكستان، قرغيزستان، وكازاخستان، مما يمثل عبئاً أمنياً على الصين، ويكسبها موقعاً اقتصادياً واستراتيجياً مهماً بين دول العالم. وتبلغ مساحة الصين حوالي (١٩.٥٩٦.٩٦٠ مليون كم٢)[٣١]، ويبلغ عدد سكان الصين حوالي (١,٣٦٩,٨٩١,٠٠٠) مليار نسمة عام ٢٠١٤.

وتعتبر الصين من الدول المتعددة الأديان، لكن المبادئ الرئيس في الدولة هي الكونفوشية. وتقسم الصين إلى منطقتين متمايزتين، وهما: الصين الشرقية ذات الطابع السهلي، والصين الغربية التي تتميز بالهضاب والسلاسل الجبلية المرتفعة، التي تنبع منها أغلب أنهار الصين، وتتركز تضاريس الصين حول هضبة تشينغهاي "التبت"، وهي أكبر ظاهرة جيولوجية في تاريخ الكرة الأرضية، ويطلق عليها اسم "سقف العالم" (Roof of the world)[٣٢]، بالإضافة إلى تعدد الأقاليم المناخية والنباتية، والإشراف على طرق مهمة للتجارة الدولية، أحدثها: "طريق الحرير" (Silk Road) الذي مارس دوراً في تنشيط التجارة عبر جمهور الشرق الأقصى، والشرق الأوسط، وأوروبا صعوداً بآسيا الوسطى، وجنوب آسيا، كذلك على طرق المواصلات البحرية بأطلالها على المحيط الهادي، وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، والبحر الأصفر، ومضيق "فرموزا" الذي يفصل الصين عن تايوان.

وعملت الصين على استغلال هذه الخصائص لتحقيق تنمية اقتصادية تمكنها من تحسين مستوى معيشة الأفراد، وأخذ مكانة على المستوى الإقتصادي الدولي.

وتُعد الصين من الدول الغنية بالموارد المعدنية، والمُنتشرة عبر الشركات لاستخراج المعادن الأرضية النادرة، وهي معادن تتمتع بخصائص كيميائية مغناطيسية، وأساسيّة للتطوّر التكنولوجي والصناعي. وقد أصبحت الصين مع سياستها المعتمدة على الأسعار المنخفضة الدولة الأولى في العالم في تصدير الحديد، والثانية في إنتاج الفوسفات والفضة، والرابعة في إنتاج الذهب والبوكسيت، والمرتبة الأولى في إنتاج الصلب الخجري. المرتبة السادسة في إنتاج النفط، فضلاً عن ارتفاع إنتاج الصين من اليورانيوم والغاز الطبيعي.

ويُعد الإقتصاد الصيني محركاً فاعلاً، حيث يُشكل حجمه حوالي (١٠) بالمئة من الإقتصاد العالمي، لا سيّما عبر انشطته الموجهة نحو التصدير، وقد نجحت الصين في تحويل الفائض الإقتصادي إلى فاعل تنموي عبر رفع معدل الادخار المحلي والاستثمار في ظرف زمني قصير، وتكوين القوة البشرية للمساهمة في الإنتاج، وذلك بتعزيز المحفزات والتسهيلات الاستثمارية، كما تشكل الصناعة محرك نمو في الصين[٣٥]، فتطورت الصناعات بساهم في النمو الإقتصادي، مثل: الصناعات الكهربائية، والإلكترونية، والبتروكيماوية. ويتم دعم جهود الإصلاحات الإقتصادية بمجموعة من السياسات النقدية والمالية المتكيفة والانتقائية، وذلك لمنع حدوث تباطؤ حاد في النمو الإقتصادي، وقد نفذ البنك المركزي بصورة متكررة التدابير المستهدفة للحد من تضييق مصادر السيولة لإحراز تقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

ثالثاً: جمهورية الهند

تقع الهند في الجزء الجنوبي من آسيا، وتتسم بشراء طبوغرافي، وموقع جيواستراتيجي، إذ تطل على طرق بحرية تربط أوروبا والشرق الأوسط الغني بالنفط مع دول النمو الإقتصادي، مثل: الصين واليابان، وتقع الهند في منتصف القوس الواسع الممتد بين شرق روسيا وبريطانيا، مروراً برأس الرجاء الصالح في جنوب إفريقيا، وتحيط بالهند من الشمال الغربي باكستان، ومن الشمال الصين، أفغانستان، بوتان، والنيبال. ومن الشرق ميانمار، بنغلاديش، وخليج البنغال. وتحدها من الجنوب الشرقي سريلانكا، وتبلغ مساحة الهند حوالي (٣،١٦٥،٠٠٠) كم٢[٣٥]، ويبلغ عدد سكانها حوالي (١،٣١٦،٠٥٠،٥٣) نسمة عام ٢٠١٥.

وتتميز الخريطة الديمغرافية للهند بتعدد الأعراق وتنوع الأديان، وتتسم بتنوع كبير في مظاهر سطح الأرض، إذ تشكل سلسلة جبال الهملايا أغلب تضاريس الولايات الشمالية والشرقية، وتتشكل باقي الولايات الشمالية والوسطى والشرقية من سهول خصبة، وتمتد صحراء الهند الكبرى في مناطق شرق الهند على مقربة من الحدود الباكستانية، بينما تتشكل المناطق الجنوبية في أغلبها من هضبة الدكن[٣٦]. وتحيط بالهضبة سلسلتين من السواحل، وهي: "كات الغربية"، و"كات الشرقية". أما الولايات الجنوبية الغربية فتتميز بغاباتها الاستوائية الكثيفة، وهذه التركيبة الجغرافية أثرت

على نصيب الدولة من الثروات بشكل كبير، إذ إن الهند تحتوي على ثروات معدنية ضخمة ومتنوعة، تتمثل في الصخم الحجري، الصخم البني، خام الحديد، الكروميت، المنغنيز، البوكسيت، النحاس، الذهب، والثروات غير المعدنية، مثل: الحجر الجيري، الجوسفور، الدولوميت، الكاولين، كربونات المغنيزيوم[٣٤]. أمّا الصناعات الاستخراجية للمعادن لها دور مهم في الإقتصاد الهندي، لا سيما الصناعات التحويلية، والزراعة، والمنسوجات، والحرف اليدوية، والخدمات.

ويتميّز المشهد الإستراتيجي في جنوب آسيا بدرجة من الخلل في التوازن لصالح الهند. فهي أكبر الدول التي تمثل رابطة جنوب أسيا، هي: باكستان، بنغلادش، سريلانكا، المالديف، نيبال، وبوتان، وتحتوي على حوالي (٧٧) بالمئة من السكان، وحوالي (٧٤) بالمئة من المساحة، وحوالي (٨٤) بالمئة من الأراضي القابلة للزراعة، وحوالي (٨١) بالمئة من الغابات، وحوالي (٦٩) بالمئة من الأراضي الزراعية. وبالنسبة للتوترات السياسيّة فقد دخلت الهند ثلاثة حروب ضد باكستان وحرب ضد الصين، وكان لذلك تأثيره السلبي في تخصيص نسبة الموارد المتاحة لعملية التنمية، ومثل الإطار الإقليمي عائقاً أمام عملية التنمية في الهند، نتيجة تحويل قدر من الموارد الإقتصادية اللازمة للمجهود العسكري لمواجهة التوترات[٣٥]. لكن القيادة الهندية أدركت علاقاتها الخارجية بمهارة وذكاء وتوجيهها لخدمة عملية التنمية، مثل: دورها في حركة عدم الانحياز، وحرصها على الظهور بالأنموذج الديمقراطي أمام الرأي العالمي، ومكنها ذلك من الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية، وأصبح الإقتصاد الهندي من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، ورابع اقتصاد في العالم بمقياس تعادل القوة الشرائية، ويحتل المرتبة العاشرة في ما يتعلق بسعر صرف الدولار.

رابعاً: جمهورية البرازيل الاتّحادية

تقع البرازيل في النصف الجنوبي من القارة الأمريكية، وتشكل تقريباً نصف مساحة أمريكا الجنوبية أي ما يوازي (٨.٥١١.٩١٥) كم٢. وتحدها جميع دول أمريكا الجنوبية ماعدا الإكوادور وتشيلي. ويبلغ عدد سكانها حوالي (٢٠٧.٨٤٧.٥٣) مليون نسمة، والبرازيل دولة متعددة الأقاليم والثقافات. إذ تتميّز بوجود مزيج عرقي وديني متجانس، ولا تنتشر التفرقة العنصرية في البرازيل، وهي أقل بكثير من مثيلاتها في كثير من الدول الأخرى[٣٦]. وتتمتع البرازيل بموارد وإمكانات عالية في مقدمتها المواد الخام الزراعية والرعوية، إذ تعتبر الأراضي البرازيلية بمعظمها صالحة للزراعة، وغنية بالموارد الطبيعية والمعدنية، حيث اقتربت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية النباتية والحيوانية، وتعد البرازيل الأولى من بين دول العالم في إنتاج البن، السكر، عصير البرتقال، اللحوم، وفول الصويا، والإيثانول، ورابع أكبر دولة مصدرة للأغذية في العالم بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فضلاً عن ذلك تمتلك البرازيل أوسع غابة استوائية في العالم، وهي غابة نهر الأمازون التي تشكل أكبر مولد وممزون للأوكسجين فوق الكرة الأرضية[٣٧].

وتصدر البرازيل نحو (٨٠) منتج من السلع المعدنية، إذ تعتبر الدولة الأولى في العالم في إنتاج خامات الحديد، وهي تمتلك احتياطي كبير من المنغنيز البوكسيت، النحاس،

الرصاص، الزنك، القصدير، اليورانيوم، الكوارتز، والأحجار الكريمة[١٠]. وهذه الموارد أسهمت في دفع عجلة التنمية الإقتصادية للبرازيل، كما ساعدتها على أن تكون لها حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي. بالإضافة إلى أن البرازيل تُعدّ ثاني أكبر منتج للنفط في أميركا الجنوبية بعد فنزويلا. ونظراً لحجمها السكّاني، وإمكاناتها الصناعية والتعدينية تمثل البرازيل المرتبة الثامنة عالمياً في استهلاك النفط. لكنها تمكنت من الاستفادة من تنوعها البيني في تطوير أنواع بديلة من الوقود الحيوي القائم على تحويل بعض المحاصيل الزراعية إلى غاز الإيثانول[١٢]. ومع الاكتشافات المتوالية لحقول النفط تتقدم البرازيل بين دول العالم في حجم الاحتياطي للنفط، إذ أصبحت تمثل المرتبة الخامسة عشر بحجم احتياطي مقداره (١٣) بليون برميل.

وتعدّ البرازيل سادس أكبر قوة اقتصادية في العالم. كما إن اقتصادها يعتمد على آليات السوق، وهو أكبر اقتصاد حر في دول أميركا اللاتينية، وأحد أكبر الاقتصادات سريعة النمو في العالم بمتوسط معدل نمو أكثر من نحو (١٥ بالمئة سنوياً. ويعدّ قطاع الخدمات أكبر قطاع مكوّن للناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع الصناعة. وقد تمكنت البرازيل من الانضمام إلى مجموعة العشرين الصناعية، ومنتدى الحوار مع الهند وجنوب إفريقيا، وتجمع دول "البريكس". كما تؤدي دوراً قيادياً داخل تكتّل السوق المشتركة الجنوبية "الميركوسور" (MERCOSUR). ويضمّ كلٌ من البرازيل، الارجنتين، الباراغواي، الأوروغواي، وفنزويلا.

خامساً: جمهورية جنوب إفريقيا

تقع جمهورية جنوب إفريقيا في أقصى الطرف الجنوبي لقارة إفريقيا، ويلاصق ساحلها الغربي المحيط الأطلسي الجنوبي. ومن الساحل الشرقي بمحاذاة المحيط الهندي. ويحدها كلٌ من ناميبيا، بوتسوانا، زمبابوي، موزنبيق، وسوازيلند وتبلغ مساحتها حوالي (١.٢١٩.٠٩٠) كم٢. وهذا الموقع الإستراتيجي جعل دولة جنوب إفريقيا تشرف على الخطوط البحرية التي تؤدي إلى المحيطين الأطلسي والهندي، ويتكون شعب جنوب إفريقيا من مجموعات عرقية مختلفة، وتنحدر أصولهم إلى الإفريقية، والأوروبية، والهندية. وقد أدّت الظروف التاريخية والجغرافية إلى ظهور تلك المجموعات في جنوب إفريقيا تشكل العناصر المحلية النسبة الأكبر من سكانها، والبالغ تعدادهم حوالي (٥٤.٩٥٦.٩٢) مليون نسمة عام ٢٠١٥[١٣].

ويقوم اقتصاد جنوب إفريقيا على الصناعة، والتعدين، والتجارة، ويعدّ القطاع الصناعي الأساس للنمو الإقتصادي، وتشهد جنوب إفريقيا تقدم تكنولوجي ملحوظ في عدد من القطاعات الصناعية والخدمية التي من أهمّها الطاقة، الوقود، التعدين، الحديد، الصلب، الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى بنية متطورة من شبكة الطرق والاتصالات. كما تُعدّ ثاني أكبر منتج للذهب في العالم بعد الصين[١٤].

كما تمتلك جنوب إفريقيا العديد من المعادن، وهي: الفحم الحجري، الكروميت، النحاس، المانس، خام الحديد، والمنجنيز، الفوسفات، النيكل، واليورانيوم والفاناديوم. وتمثل هذه المعادن الثمينة جزءاً مهماً من صادرات جنوب إفريقيا، فضلاً عن صادرات القطاع

الزراعي، أهمها: الذرة الشامية، السكر، الفواكه، والصوف. وتشكل الآلات ومعدات النقل نصف حجم الواردات، أما النصف الآخر منها فتشمل المواد الكيمياوية والمنتاج المصنعة والنفط. وتعد قطاعات السياحة، وصناعات الإسمنت، والإقتصاد البحري من القطاعات الواعدة في جنوب إفريقيا. وتقود تكتل اقتصادي إفريقي هام، مثل: مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية "السادك" (SADC)، وتعد جمهورية جنوب إفريقيا من الدول المنتمية عالمياً (٢٥) ضمن أكبر اقتصاديات العالم باستخدام مؤشر تماثل القدرة الشرائية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث: العلاقات الثنائية بين البريكس والقوى الرأسمالية

إن دول البريكس بدأت تنسيق عملها بشكل موحد في القضايا الإقتصادية، والإستراتيجية، والدبلوماسية، من أجل أثبات مكانتها على الساحة الدولية، إذ تمتلك قدرة التأثير على النظام الإقتصادي والمالي العالمي. وأصبحت عاملاً مهماً في صنع القرارات في السياسات الإقتصادية الدولية، لا سيما داخل مجموعة العشرين، وبعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، شهدت اقتصادات دول البريكس نمواً كبيراً، مما زاد إرتباط اقتصاد مجموعة البريكس مع الإقتصاد العالمي، وقد انتهجت دول البريكس سياسة تؤثر في الدول الأخرى، وبشكل خاص الدول ذات الاقتصادات المتنفذة، وقد إرتبطت دول البريكس بعلاقات متميزة مع دول الاتحاد الأوروبي واليابان، وهو ما دفع المخاوف الأميركية من تنامي هذه العلاقات. وبناء عليه، سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين. حيث: المطلب الأول: العلاقات الثنائية البينية بين مجموعة دول البريكس. والمطلب الثاني: العلاقات الثنائية بين البريكس والقوى الإقتصادية الكبرى.

المطلب الأول: العلاقات الثنائية البينية بين مجموعة دول البريكس

أولاً: العلاقات الروسية – الصينية

ترجع العلاقات بين الصين وروسيا إلى مدة طويلة بحكم الجوار الجغرافي والتفاعل الحضاري، لكن معالم العلاقات بينهما لم تتضح بصورة جلية إلا بعد انتصار الشيوعيين في الصين بزعامة "ماو تسي تونغ" عام ١٩٤٩، وقد كان للاتحاد السوفياتي دور بارز في تحقيق هذا الانتصار، وأدى اعتناق القادة الصينيين المبادئ الماركسية – اللينينية وإيمانهم بالنظام الشيوعي إلى زيادة أواصر الترابط بين الاتحاد السوفياتي والصين. واتسع هذا الترابط بعد الحظر التجاري الذي فرضته منظمة الأمم المتحدة على الصين بعد الحرب الكورية عام ١٩٥٠، إلا أنه ساد العلاقات نوع من التوتر الحاد على جزيرة "دامانسكي" (Damansky) حتى وصل إلى حالة النزاع المسلح عام ١٩٦٩، وازدادت العلاقات سوءاً بعد الانفتاح الأميركي على الصين عام ١٩٧١، وخلال الحرب الباكستانية الهندية عام ١٩٧١، عندما وقف الاتحاد السوفياتي إلى جانب الهند في حين أيدت الصين باكستان، وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، تزامنت الرغبة الصينية مد آفاق التعاون في محيطها الإقليمي، لا سيما مع صعود القوميين الروس الداعمين للتحالف مع القوى الآسيوية، والمعروفين بتوجهاتهم الأورو– آسيوية لبناء مثلث إستراتيجي يضم روسيا والصين والهند[١٥].

وقد وقعت روسيا والصين إتفاق الشراكة الإستراتيجي عام ١٩٩٦، الذي اشتمل على عدد من النقاط. أهمّها: إن مسألة التيبتيشان شأن روسي داخلي مقابل اعتراف روسيا بسيادة الصين على هضبة "التبت". والتعهد بعدم إقامة علاقات رسمية روسية مع تايوان، وتأسيس خط ساخن بين موسكو وبكين وإعادة نشر قواتهما العسكرية بعيداً عن الحدود المشتركة. وتوسيع الحوار الأمني المشترك في منطقة آسيا الوسطى، وزيادة الآفاق التعاونية والإقتصادية والتجارية بين الدولتين. لا سيّما أن الصين تعتمد على روسيا في مجال التقنيات العسكرية وإمدادات الطاقة. في حين تشكل تؤدي الاستثمارات الصينية دوراً في تنشيط الإقتصاد الروسي. كما شهدت العلاقات الروسية – الصينية تطوّر بعد نجاح الدولتين في حلّ الخلاف الحدودي بينهما، إذ أسفرت مسألة تسوية الحدود انطلاقة قوية لتأسيس علاقات سياسيّة وتجارية متبادلة تكون الحجر الأساس في بناء العلاقات الإستراتيجية الروسية – الصينية[١١].

إن روسيا والصين يشتركان في مبادلة المخاوف حيال توسّع حلف الشمال الأطلسي بعده المنطقة الأمنيّة للولايات المتحدة، والتوافق حول رفض هيمنة قوّة واحدة على النظام الدّولي في إشارة إلى الولايات المتحدة، ومعارضة مشروع الدرع الصواريخ الذي تقيمه الولايات المتحدة بدعوى حماية أراضيها من هجمات محتملة قد تشنها الدول المارقة، مثل: إيران، وكوريا الشمالية، والعراق. لهذا فإن الحليفين روسيا والصين بوصفهم أعضاء في مجلس الأمن الدّولي تزداد مخاوفهما، وبعدان مشروع الدرع الصاروخي تهديداً للأمن العالمي، وتجديداً لسباقات التسلّح. لهذا فهما يدعمان التمسك بمعاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة الباليستيّة لتحقيق الاستقرار العالمي. ويشمل التعاون الروسي– الصيني التنسيق الأمني في منطقة آسيا الوسطى، بهدف تحجيم نشاط الحركات الإسلاميّة المتطرفة، ومكافحة تجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة، والتصدي للإرهاب والنزعات الانفصالية، وذلك في إطار منظمة شنغهاي، وقد تمّ التوقيع على المعاهدة الكبرى حول حسن الجوار والصداقة والتعاون بين روسيا والصين وبقية دول منظمة شنغهاي عام ٢٠٠١[١٢]. واشتملت المعاهدة على عدد من القضايا أبرزها الدعوة الصريحة لقيام عالم متعدد الأقطاب ورفض التفرد بالنظام العالمي. وقد أكّد رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين عام ٢٠٠٨، قائلاً: "من الصعب إيجاد بلد آخر في العالم يكون شريكنا بهذه السلاسة الواسعة من التفاعلات". في حين أكّد رئيس مجلس الدّولة الصيني "وين جيا باو" (Wen Jia bao) قائلاً: "إن العلاقات مع روسيا تشكل أولوية رئيسية في سياسة الصين الخارجية"[١٣].

وخلال ما يسمّى "ثورات الربيع العربي" عام ٢٠١٠. رفضت روسيا والصين التدخّلات الغربية لإسقاط الأنظمة العربيّة من دون إيجاد البديل المناسب. وتبلورت وحدة الصف الروسي– الصيني في مجلس الأمن الدّولي لمنع صدور أي قرار يسمح بالتدخل العسكري لإسقاط النظام السوري منذ عام ٢٠١١.

وفي إطار التعاون الإقتصادي والتجاري فإن روسيا والصين تربطهما علاقات اقتصادية قوية، إذ وصل حجم التبادل التجاري حوالي (٨٠) مليار دولار عام ٢٠١٩. ومن المتوقع أن

يصل إلى حوالي (٢٠٠) مليار دولار عام ٢٠٥٠، وهو الهدف الذي حدّده قادة الدولتين، وعلى أساس قوة الشراكة الإقتصادي وانسجام الرؤى حول مختلف القضايا والإقليمية والدّولية. فقد تجسدت رؤية أعمق قادت إلى روسيا والصين إلى تشكيل تجمع "البريكس" على اعتباره خطوة لتحقيق الأهداف المشتركة.

ثانياً: العلاقات الروسية – الهندية

بدأت العلاقات الدبلوماسيّة بين روسيا والهند عام ١٩٤٧، وقد قام رئيس الوزراء الهندي الأسبق "جواهر لال نهرو" بزيارة إلى روسيا عام ١٩٥٥، وفي العام نفسه، قام الرئيس السّوفياتي الأسبق "نيكيتا خروتشوف" (Nikita Khrushchev) بزيارة الهند، معلناً أن الاتحاد السوفياتي يؤيد السّيادة الهندية على إقليم كشمير المتنازع عليه، وعلى الجيوب الساحلية البرتغالية بما زاد في قوة الأواصر الثنائية. وقد استمرّت العلاقات بشكل إيجابي حتى وصلت إلى الشراكة الإستراتيجية عام ١٩٧١، حين تم توقيع معاهدة للسّلام والصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفياتي والهند. وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، وقع الرئيس الرّوسي "بوريس يلتسن" عام ١٩٩٣، على معاهدة الصداقة والتعاون، وخلال زيارة وزير الخارجية الرّوسي "يفغيني بريماكوف" (Yevkini Primakov) إلى الهند عام ١٩٩٨، قدم بشكل فكرة تأسيس مثلث إستراتيجي يضمّ روسيا والصين والهند، وقد تطوّرت هذا الفكرة حتى أصبحت واقعاً[١٩].

وبعد انتخاب الرئيس الرّوسي "فلاديمير بوتين" قام بزيارة الهند عام ٢٠٠٠، وتم خلال زيارته توقيع على (١٧) اتفاقية لتطوير العلاقات بين الدولتين في مختلف المجالات، الأمر الذي يؤكّد على أهميّة التراجع بين الهند وروسيا، وذلك من أجل تحقيق المصالح المشتركة، والمتمثلة في القضاء على الحركات المتطرّفة في وسط آسيا، فضلاً عن رغبة الهند في توظيف علاقتها مع روسيا للضغط على الصين بغية وقف دعمها لباكستان. وقد اتفقت روسيا والهند عام ٢٠٠١، على تأسيس اتحاد النقل الأوروـ آسيوي، وهي اتفاقية تجارية لنقل البضائع، الأمر الذي سهل فتح ممر تجاري يختصر مدة نقل البضائع بين قارتي آسيا وأوروبا[٥٠]. وقد سعت السّياسة الخارجية الروسية إلى تقوية وضع الهند في السّاحة الدّولية، وذلك من خلال مطالبة روسيا بزيادة أعداد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدّولي، ورشحت الهند لتكون عضواً فيه، ومن ثم تحقق روسيا ما تصبو إليه من بناء النظام العالمي المتعدّد الأقطاب بكون للحليفين الهند والصين دور في تكوين هذا النظام. فعلى الرغم من المخاوف الروسية حول التقارب الأميركي– الهندي، لكن روسيا تنظر إلى الهند بوصفها مكسباً استراتيجياً شديد الأهميّة في ظل سعي موسكو إلى إعادة ترتيب علاقاتها وتحالفاتها، لا سيما في القارة الآسيوية والشّرق الأوسط.

ويعتبر مجال الطاقة من أكثر المجالات التي يبدي الطرفان التعاون بشأنها، إذ تم إبرام اتفاق بين روسيا والهند عام ٢٠٠٨، على التعاون في مجال الطاقة النووية لبناء أربع محطات نووية هندية، وفي ما يتعلق بالغاز والنفط، فإن من أهم مشاريع التعاون المشترك في هذا المجال تشغيل حقل النفط والغاز "سخالين – ١" (Sakhalin – 1)، الذي تشارك فيه شركة النفط والغاز الحكومية الهندية بقيمة (٢٠) بالمئة من المشروع، فضلاً عن عزم الهند مد

خط أنابيب إستراتيجي ناقل للغاز عبر تركمانستان، أفغانستان، باكستان، والهند بطول (١٧٠٠) كلم، لتوريد الغاز من روسيا وإيران، كما أسهم التعاون العلمي الروسي– الهندي في مجال الأبحاث في تطوير العديد من الجوانب التي تهم الدولتين[٥١].

كما تعززت العلاقات الإقتصادية الروسية – الهندية، خاصة أن الترسانة العسكرية الهندية أكثر من حوالي (٧٠) بالمئة منها هو سلاح روسي الصنع، فضلاً عن الاستثمارات الهندية في الإقتصاد الروسي، وتزايد حجم التبادل التجاري بين الدولتين في إطار التفاهمات الثنائية حول الأوضاع الإقتصادية العالمية في ضوء تجمع البريكس . والاتفاق على إقامة النظام العالمي المتعدد الأقطاب.

ثالثاً: العلاقات الصينية – الهندية

إن العلاقات بين الصين والهند لم تشهد استقراراً تاماً، إذ شهدت جملة من الخلافات منذ عام ١٩٤٩، بسبب المشاكل الحدودية، وقضية التبت، والتنافس الحاد بينهما اقتصادياً وسياسياً على اعتبارهما قوتين آسيويتان لهما تأثير في موازين القوى، وقد تأزمت العلاقات الثنائية بسبب تجربة الهند النووية عام ١٩٩٨، وظلت العلاقات الصينية – الهندية في معظم أحوالها تعاني من التوتر والتوجس، بسبب نزاعات الحدود تارة، والتنافس الإقليمي المحتدم تارة أخرى، إذ مارس المتغير الأميركي– الباكستاني دوراً مهماً في توجيه مسار العلاقات الصينية – الهندية، إذ في الوقت الذي كانت فيه العلاقات الأميركية – الصينية غير مستقرة بصفة عامة، بسبب الخلاف حول عدد من القضايا المهمة، مثل: حقوق الإنسان، والدعم الأميركي المستمر إلى تايوان، غير أن العلاقات الأميركية – الهندية على الجانب الآخر كانت تشهد تحسناً واضحاً في كثير من المجالات باستثناء العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على الهند بعد التفجيرات النووية الهندية عام ١٩٩٨، أما قضية باكستان فيظهر تأثيرها السلبي في العلاقات الصينية – الهندية في الدعم الذي تحصل عليه باكستان من الصين، خاصة في مجال التكنولوجيا النووية، فضلاً عن تأييد الصين إلى باكستان في مواجهة الهند بغية إشغالها والحيلولة دون صعودها على اعتبارها قطب منافس[٥٢].

وتبقى العلاقة بين الهند والصين قائمة على أساس التنافس الإقليمي في جنوب شرق آسيا، وعلى الرغم من ذلك فإن الدولتين لديهما الرغبة في توثيق العلاقة بينهما، فالصين يمكنها أن تكسب الكثير من تقاربها مع الهند، لا سيما في مجال أنظمة المعلومات التي قطعت فيها الهند شوطاً كبيراً، علاوة على أن التقارب الصيني– الهندي يمكنه أن يبعد الهند عن الولايات المتحدة الأمر الذي يمكن أن يساعد الصين على أن تصبح نداً للولايات المتحدة، أما الهند فلا شك أنها ستستفيد من استغلال السوق الصيني الضخم بهدف تصدير منتجاتها، فضلاً عن تفهم الصين موقف نيودلهي ومساندتها في حل قضية كشمير.

وثمة مصالح واهتمامات مشتركة في العلاقات الصينية – الهندية، أهمها: رفض الهيمنة الأميركية في المنطقة كون ذلك ليس في مصلحة أي منهما، لا سيما في ظل سعي الدولتين في إن تصبح كل دولة منهما قوة إقليمية بشكل واسع النطاق، كما إن

الوجود الأميركي في آسيا ليس من صالح الدولتين فكل دولة منهما تسعى إلى السيطرة على الجزء الآسيوي. بالإضافة إلى العمل على مكافحة الإرهاب. وهو ما دفع الدولتين إلى الاتفاق على تبادل المعلومات حول كيفية التعامل مع قضايا الإرهاب وحركات التطرف، وإقامة اتفاقيات ثنائية مشتركة لمكافحة الإرهاب، إذ بعد تفجير برجي التجارة العالمية عام ٢٠٠١، صرّح الرئيس الهندي -أبو بكر زين العابدين عبد الكلام أمام البرلمان الهندي عام ٢٠٠٢، بأن الهجمات الإرهابية على واشنطن جعلت بكين ونيودلهي تتعاون بشكل أكبر في الدفاع عن القيم المشتركة للديمقراطية والحرية والتعددية ضدّ قوى الإرهاب[٥٣].

ناهيك عن الاتفاق الصيني- الهندي حول رفض فكرة تقسيم التسلح والنزعات الانفصالية. فالهند ترفض إعطاء إقليم كشمير حق تقرير المصير، كما إن الصين ترفض إعطاء إقليم التبت حق تقرير المصير، لأن ذلك يدعم طموحات تايوان في تأكيد حقهما في الاستقلال.

وسعت الصين والهند إلى تعزيز قوة المشتركات، وتقليل حدة التشنجات، وتوسيع العلاقات التجارية والثنائية والتطبيع الكامل، إذ استطاع الطرفان تحقيق تقارب عبر التوقيع على إعلان المبادئ والعلاقات والتعاون الشامل عام ٢٠٠٣، وعندئذ الحين أخذت العلاقات بين الدولتين بعداً تعاونياً في الغالب ضمن مجالات متعددة سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وفي مقدمتها العمل على وضع حدّ لنظام القطبية الأحادية والهيمنة الأميركية[٥٤]، الأمر الذي دفع الدولتين للتحالف مع روسيا، وتشكيل مثلث إستراتيجي، تكامل لاحقاً بشكل تجمع "البريكس"، فضلاً عن التعاون في القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب الذي يشكل تهديداً أمنياً لكل منهما، وبالتالي، أصبحت العلاقات بين الصين والهند إحدى الركائز الأساسيّة للأمن الآسيوي والعالمي، بوصف الدولتين تضمّ أكثر من ربع سكان العالم، كما تعتبران من الأسواق الجديدة للسلع والخدمات والتقنيات، الأمر الذي يضمن لهما دورا مركزيا في أي ترتيبات إقليميّة[٥٥].

وبناءً عليه، أدرك قادة في الصين والهند بأن لغة التعاون وخصوصاً العلاقات الإقتصادية والسياسيّة تُعدّ من الأولويات التي تدعم سبل نجاح العلاقات بين الدولتين، إذ إن التقارب الدبلوماسي مهد للتركيز على القضايا التجارية لحل المشكلات السياسية العالقة، ويشمل التعاون الإقتصادي في ما بينهما مجالات متنوعة عدة من السياحة والطيران، مروراً بالشؤون المالية، وصولاً إلى التعاون في مجال امتلاك حصص لمشاريع النفط والغاز في الخارج، لا سيما أن الشراكة الصينية مع الهند هي مصدر رئيس للخدمات، وقد تسحب مركز الجذب الإقتصادي والسياسي من أوروبا والولايات المتحدة نحو آسيا.

المطلب الثاني: العلاقات الثنائية بين البريكس والتحوّل الإقتصادية الكبرى

أولاً: موقف الولايات المتحدة من تكتّل البريكس

إن التحولات الهيكليّة في بنية النظام الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، انتجت نظاماً دولياً أحادي القطبية تبوأت فيه الولايات المتحدة موقع القيادة العالمية، إذ سيطرت على النظام الرأسمالي على أساس أنها أقوى دولة سياسياً، عسكرياً، اقتصادياً، ومالياً، وبهدف ديمومة النظام الأحادي اتخذت العديد من الإجراءات، أهمّها:

الهيمنة على النظام الرأسمالي، والمحافظة على عدم تكون أنظمة اقتصادية أخرى، وإقامة مؤسسات اقتصادي رأسمالية عالمية، وعشرات الاتفاقيات التجارية الثنائية أو متعددة الأطراف مع مختلف دول العالم. وتتأكد هذه الهيمنة عبر القروض والمساعدات، وجعل مفاهيم الأسواق الحرة أساساً لتحديد مستوى الازدهار والتقدم، وتطبيق مستوى أوسع من الهيمنة متمثل بتفرد النمط الثقافي الغربي، وتسخير المنظمات والمؤسسات التوكلية للعمل بالشكل الذي يحقق المصالح الأمريكية وأهدافها بالقدر الهين من الأعباء والتكاليف، ومن أجل الحد من تطلعات الكثير من الدول لاحتلال مكانة مميزة في النظام الدولي تعاول الولايات المتحدة إحكام السيطرة للحد من طموح تلك القوى الصاعدة والرافضة للهيمنة[٥٦].

بناء عليه، بدأت الولايات المتحدة تعتمد على استقرار نظرية الهيمنة" (Domination theory)، والقائمة على ما تمتلكه من مقومات القوة لتحييد القوى المنافسة، ومراقبة القوى الصاعدة على المستوى العالمي، إذ وضع وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "ديك تشيني (Dick Cheney)، خارطة طريق جديدة فحواها الاقتراب من عالم خال من الاتحاد السوفياتي، وتمكن مجموعة من المحافظين الجدد تشكيل مشروع ما يسمّى "القرن الأمريكي الجديد (The New American Century)، حيث أكد أنه يجب أن تسعى الولايات المتحدة للحيلولة دون قيام أية قوة معادية من السيطرة على المناطق الحيوية في العالم، وعلى هذا الأساس ظهر مسار إستراتيجية يستند إلى رؤية دبلوماسيّة لدمج روسيا في المجتمع العابر للأطلسي، وأصبح جزءاً من أي إستراتيجية أمريكية بعيدة المدى في القارة الأورـ آسيوية[٥٨]. من خلال إقامة علاقات متينة مع روسيا، والعمل على جذبها إلى المعسكر الغربي، ومساعدة الإصلاحيين الروس في إنجاز وإكمال عملية التغيير السياسيّة والاقتصادية. لكن سرعان ما تداعت الإستراتيجية الأمريكية في أعقاب الانهيار المالي في روسيا عام ١٩٩٨، والهدة المتزايدة بشأن توسع حلف شمال الأطلسي، وبالتالي، أصبحت روسيا تسعى لتكوين قدرتها الذاتية بعيداً عن المظلة الغربية، والسعي نحو تشكيل النظام العالمي المتعدد الأقطاب، والذي يراعي التوازنات والقوى الإقليميّة الجديدة الصاعدة[٥٩].

كما حاولت الولايات المتحدة محاصرة الصين على اعتبارها الند الإقتصادي الأقوى في العالم، من خلال خلق إستراتيجية عسكرية لإحتواء الصين لإجبارها على الدخول في سباق التسلح، وتشجيع الحركات الداعية للثورة الديمقراطية، والانفصال العرقي، وهو ما دفع الصين إلى توسيع العلاقات مع اليابان، روسيا، وكوريا الجنوبية، وإيجاد موطئ قدم في الشرق الأوسط وإفريقيا. لكن في أكثر من مناسبة أعلنت الصين أنها لا تنوي الهيمنة على النظام العالمي. ولا تسعى للسيطرة على أي طرف. وأن هدف الإستراتيجية الصينية هو تحقيق تنمية اقتصادية مستقرة وثابتة. والسير في الوتيرة ذاتها لإيجاد نوع من التوازن العالمي في إقامة نظام عالمي جديد لا يخضع للإرادة الأمريكية[٦٠].

وقد أدركت الولايات المتحدة أهمية على الساحة الدولية، فقد كانت زيارة الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون إلى الهند عام ٢٠٠٠، أول زيارة يقوم بها رئيس أميركي منذ الحرب الباردة، وفي خطاب ألقاه أمام جلسة مشتركة خاصة للبرلمان الهندي أكد أن الولايات المتحدة ترحب بقيادة الهند في المنطقة وفي العالم، لكن الواقع يشير بأن الولايات المتحدة مستمرة في دعم اقليم كشمير، وخلق نوع من التوازن النووي في آسيا الوسطى بين الهند وباكستان، وبما يعزز التواجد الأميركي في آسيا الوسطى.

وانبثقت الرؤية الأميركية إزاء البرازيل على اعتبارها الجال الحيوي للولايات المتحدة في أميركا الجنوبية، فهي تدرك مدى أهمية البرازيل، وعناصر القوة التي تتوافر عليها من ناحية الموقع، والحجم، والمكانة مما يؤهلها لتصبح قوة عالمية، وأن تكون قائداً للقارة، وهي لا تحتاج إلى موافقة من أحد لتصبح كذلك، فهي محور القارة الذي يجذب العمالة والاستثمار، لذا فقد تعاملت الولايات المتحدة مع هذه الحقائق، إذ منحت البرازيل وضعاً استثنائيا خاصاً في شؤون أميركا اللاتينية. وتبلورت السياسات الأميركية تجاه إفريقيا على هدفين رئيسين، هما: الأول، دمج القارة الإفريقية في الإقتصاد العالمي عن طريق تعزيز الديمقراطية، والنمو الإقتصادي والتنمية، وتسوية الصراعات. والثاني، مكافحة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، بما في ذلك الإرهاب، والجريمة، والمخدرات، وانتشار الأسلحة، والتدهور البيئي، والأمراض[١٠].

وبناءً على التحركات الأميركية تبلورت رؤية شاملة لمجموعة البريكس حول إمكانية خلق هيكلية منسجمة تضم تجمع دولي عابر للدول، يسعى إلى الدفاع عن مصالح أعضائه، والنهوض بالنظام المالي والإقتصادي العالمي، وإصلاح منظمة الأمم المتحدة، فضلاً عن التعاون في مجال الطاقة، والتغير المناخي، ومكافحة الإرهاب، والأمن الغذائي، وإنهاء حالة احتكار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتحكم في السيولة النقدية، وإنشاء هيكل دولي موازياً لصندوق النقد الدولي يعمل على تقديم القروض للدول النامية، لكي يكون الدرع الذي يقي دول المجموعة من الهزات المالية، ويضمن استقلاليتها في حل القضايا الإقتصادية وفق نهج متعدد الأقطاب في محاولة لإنهاء هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها على المؤسسات الدولية، وقد ارتفع مركز بريكس في سلم القوى الدولية الصاعدة، وأصبحت أكثر تأثيراً وتصوذا، تحديداً بعد استمرار انجازاتهم التنموية، وترابطها وتأسيس علاقاتها، وإسهامها في الحفاظ على النمو واستقرار الإقتصاد العالمي، لهذا أدركت الولايات المتحدة ضرورة إعادة التوازن في العلاقات الإقتصادية الدولية عبر فسح المجال لمجموعة البريكس أمام الأزمات العالمية، لا سيما بعد تراجع قدراتها على تحمل المسؤولية للالتزام بحل المشاكل الإقتصادية العالمية بمفردها، والخروج من الإطار التنظيمي الأحادي.

ثانياً: علاقة الإتحاد الأوروبي مع تكتل البريكس.

يعد الإتحاد الأوروبي أحد الأطراف الفاعلة في النظام العالمي، لأنه من التكتلات السياسية والإقتصادية العالمية الكبرى، لا سيما من جانب القدرة الاستيعابية في التبادل التجاري العالمي، كون الإتحاد الأوروبي يتميز بخصائص اقتصادية، إذ يمتلك سوقاً

ضخمة، ومساحة جغرافية، ووزن جيوبوليتيكي، وكثافة سكانية تؤهله لاعتلاء مركز اقتصادي وسياسي متميز يتمكن من خلاله أن يكون محور استقطاب دولي. فالقوة الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي تعد أداة مهمة لتحقيق الوحدة الأوروبية، وتدعيم دورها المستقل في مجال الأنشطة الإنتاجية، والمبادلات التجارية الخارجية لتدعم موقفها في المنافسة الإقتصادية الدولية. لكن الولايات المتحدة تشير إلى عدم إمكانية الاتحاد الأوروبي من التهوض الفردي بعيداً عن المظلة الأمريكية. إذ أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق "مادلين أولبرايت" (Madeleine Albright) في رسالة إلى الرئيس الأمريكي "بارك أوباما" قائلة: "ربما تنشغل أوروبا كثيراً في المشاجرات الداخلية، بحيث لا تستطيع مساعدة أمريكا، أو ربما تصل إلى الوحدة لتحديد نفسها موازناً لقوتنا"[١١].

وتشكل العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عاملاً أساسياً في منظومة العلاقات الدولية، فعلى الرغم من التحدي الناتج عن القوى الصاعدة، مثل: روسيا، الصين، الهند، والبرازيل، لكن ما تزال العلاقات الأورو– أطلسية تشكل القاعدة الأساسية للتعاون المشترك، والفاعل الإقتصادي الأساسي على المستوى الدولي، وعند تأثيرها إلى مختلف مؤسسات النظام العالمي. ولعل المشهد الإستراتيجي العالمي يؤكد انتقال مراكز الثقل السياسية والإقتصادية إلى القوى الآسيوية، الأمر الذي دعا الاتحاد الأوروبي بالتوجه إلى القوى المحورية في آسيا، وتحديداً الصين والهند، بهدف عقد شراكة ذات طابع إستراتيجي، وكسبهما على اعتبارهما حلفاء من القارة الآسيوية، وفي الوقت ذاته، ترى الولايات المتحدة بأن هذه التحركات تصب في استمرارية التفرد الأمريكي بالنظام الدولي، وتساهم في الحفاظ على مشهد التوازنات الإقليمية والدولية، لكنها تضعف من مكانة الاتحاد الأوروبي في الإستراتيجية الأمريكية[١٢].

إن قوة البريكس الأساسية تكمن في وزنها الإقتصادي، وما لديها من قدرات مالية، فهي تمثل الاقتصاديات المهمة خارج تحالف منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي، مما جعلها منافساً قوياً يضوق في قدراته دول الاتحاد الأوروبي، لا سيما بعد تراجع أهمية أوروبا وموقعها في السياسة الأمريكية لصالح أهم مراكز القوى في آسيا. وفي ضوء التحركات العالمية الجديدة المتمثلة بوجود تيار عالمي يرفض فلسفة الهيمنة القطبية الوحيدة، والذي بدأ بتشكل التحالفات بدلاً من التكتلات على أسس سياسية تشغلها دوافع اقتصادية، أمنية، أيدولوجية، وثقافية، لذلك يسعى الاتحاد الأوروبي جاهداً لتحقيق هدفين، جزء الأول استعادة موقعه الذي خسره باعتباره أحد أقطاب السياسة الدولية، عن طريق المشروع الوحدوي، واستحداث عملة اليورو التي أصبحت عملة عالمية منافسة للدولار، والثاني، المعارضة الدائمة لأي توسع في العضوية الدائمة لمجلس الأمن الدولي، خاصة انضمام الهند. لأن ذلك يمثل مكانة للقوى الآسيوية، في حين لا يرغب الاتحاد الأوروبي أن يكون للقارة الآسيوية أكثر من مقعدين دائمين[١٣].

لكن الاتحاد الأوروبي المؤهل لمنافسة "البريكس"، يفتقد لرؤية سياسية موحدة بشأن القضايا الإقتصادية الدولية، وأصبح أكثر انشغالاً بالأزمات الإقتصادية وتداعياتها على المستوى الداخلي، وتمثل مشاكل أعضائه، مثل: اليونان، إسبانيا، البرتغال، وايرلندا،

فضلاً عن التحديات الأخرى، مثل: ارتفاع نسبة الشيخوخة، البطالة، والفقر[٦٥]. بالإضافة إلى المحاولات البريطانية للخروج من الاتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية "البريكست" (Brexit). الأمر الذي يجعله منشغلاً بالقضايا الداخلية أكثر من الخارجية. كما إن الاتحاد الأوروبي سوف يبقى أسيراً لإمدادات الطاقة الروسية، والرهانات الجيوسياسية المحيطة بها في الصراع الدائر حول أوكرانيا وجورجيا. وفي الوقت ذاته، ساعدت مجموعة البريكس في تشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر توازناً. وقادر على منافسة القوى الإقتصادية الغربية التقليدية. مثل: الدول الأوروبية التي تتمتع بفاعلية التأثير في المنظمات المالية المسيطرة على النظام الإقتصادي العالمي، منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، مما يؤشر قلق دول الاتحاد الأوروبي، التي تريد المحافظة على وضعها في النظام العالمي. في ضوء تنامي دور مجموعة دول "البريكس"، كون هذه القوى الصاعدة سوف تعمل تدريجياً على تحويل التوازن الإقتصادي العالمي لصالحها، عبر تشكيل النظام العالمي المتعدد الأقطاب لإحداث توازن أمام القوى التقليدية الصناعية.

لهذا سعى الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد قواسم مشتركة مع دول "البريكس"، حيث أصبح الاتحاد الأوروبي شريكاً تجارياً مهماً لدول "البركيس"، ولا تنحصر علاقتهما على التبادل التجاري فحسب، بل تطورت إلى أبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية، إذ أبرمت الصين مجموعة من الاتفاقيات الإقتصادية الثنائية، كما أبرمت الهند اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة، فيما وقعت دولة جمهورية جنوب إفريقيا على اتفاقية التجارة الحرة. كذلك البرازيل تتبع شروط الاتحاد الأوروبي لتوقيع اتفاق التجارة الحرة، أما روسيا فقد تمكنت من السيطرة على إمدادات الطاقة، خاصة تصدير الغاز إلى أوروبا.

ثالثاً: علاقة اليابان مع تكتل البريكس

تُعتبر اليابان في مقدمة الدول الساعية نحو قمة هرم النظام الدولي بخطى ثابتة، فالإنجازات اليابانية في التقدم الصناعي والتكنولوجي وخلق الثروة، تسير بخطى ثابتة على أسس قوية وراسخة، هذه الأسس تشمل تماسك اليابانيون، وشعورهم العميق بالحاجة إلى الإجماع والانتماء وخضوع الرغبات الفردية لصالح الجماعة، وقد تظافرت عناصر عدة في خلق الأنموذج الياباني، أهمها: توافر قدرة بشرية منتجة منسجمة عرقياً ومذهبياً وثقافياً، بالإضافة إلى الوعي المتقدم في سرعة التكيف، وفي ريادة ميادين التقنية المتجددة، ناهيك عن القدرة في توفير الحماية للأمن القومي بأقل ما يمكن من الإنفاق العسكري، وقد أصبح الدخل القومي الإجمالي لليابان يعادل ثلثي الدخل الأمريكي، وأصبح الإقتصاد الياباني ينمو بسرعة أكبر من سرعة نمو الإقتصاد الأمريكي، الأمر الذي يجعل النمو الإقتصادي ينعكس على التقدم التكنولوجي، حيث سعت اليابان إلى توظيف التكنولوجيا توظيفاً شاملاً يخدم ميادين التنافس الإقتصادي، إذ في الوقت الذي ينصرف نسبة كبيرة من الناتج القومي للدول الأخرى إلى الإنفاق العسكري، فإن اليابان تنفقه في مجالات البحث والتطوير للأغراض الصناعية والإلكترونية الأمر الذي خلق قاعدة تكنولوجية هائلة، كما تسعى اليابان لإقامة علاقات حسنة مع أغلب القوى الإقتصادية الصاعدة.

لكن توصف العلاقات اليابانية – الروسية بأنها غير مستقرة، بسبب المشاكل القائمة بين الدولتين، إذ لم يوقعا على معاهدة سلام بينهما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى مشكلة الجزر الشمالية، وهي أربع جزر صغيرة تسمى الكوريل (Corel) تقع شمال اليابان، وقد احتلتها روسيا، وترفض اليابان الحل الروسي المتمثل بإعادة جزيرتين فقط. وقد توترت العلاقات بين الدولتين بعد قيام روسيا بتعليق مشروع سخالين – ٢" لإنتاج الغاز عام ٢٠٠٦. وهو أكبر مشروع استثماري مشترك للشركات يابانية في روسيا، لكن وقع الطرفان عدد من الاتفاقيات حول تعزيز العلاقات الاقتصادية، ومذكرات تفاهم حول إعادة تنظيم لجنة على المستوى الحكومي لتعزيز التجارة بين اليابان وأقصى شرق روسيا، وحول سياسة تبادل المعلومات للمساعدة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحول تعزيز مكافحة تجارة المخدرات والسلاح، كما وقعت الدولتان وثيقة حول التعاون في ما يتعلق بمراقبة وإصدار تحذيرات للزلازل واندلاع البراكين، وقد وافقت الطرفان على دفع التعاون في قطاع المعلومات والاتصالات، إذ وقع الطرفان اتفاقيات على مستوى خاص لإقامة شبكة من كبيل الياف بصرية يمتد بطول (١٥٠٠ كيلومتر، كما توصل الطرفان إلى اتفاق تعاون نووي في إطار تعزيز العلاقات بين الدولتين في مجال الطاقة، حيث تقوم روسيا بموجب الاتفاق بتخصيب اليورانيوم الياباني، وبذلك تكون روسيا مصدراً ثابتاً للطاقة النووية في اليابان.

إن اليابان تبدي حرصاً على تلقي الغاز الطبيعي من روسيا، وعند مناقشة مشكلة التوقيع على اتفاقية السلام توصل الجانبان إلى استئناف عمل المجموعة المشتركة الخاصة بمسائل السياسات العسكرية والاستقرار الإستراتيجي، وقد صرحت طوكيو بعدم وجود نوايا وخطط للمشاركة في إقامة منظومة الدفاع المضاد للصواريخ مع الولايات المتحدة بالقرب من روسيا. وتأمل اليابان من تطوير علاقتها مع روسيا بناء علاقات قائمة على الثقة تقود إلى تسوية النزاع على الجزر، وأبرام معاهدة سلام مع روسيا، كذلك المشاركة في حل الملف النووي لكوريا الشمالية، لذلك تعتبر العلاقات بين اليابان وروسيا نقطة تحوّل مهمة، لأن روسيا تخضع لتغيرات سياسيّة واسعة، الأمر الذي يدفع صناع السياسة الخارجية اليابانية إلى إعادة تقييم السياسة الخارجية مع روسيا، لا سيما أن روسيا تسعى إلى إقامة روابط أوثق مع اليابان.

وتعد العلاقة اليابانية – الصينية من أهم مواضيع السياسة الخارجية اليابانية في بداية القرن الحادي والعشرين، إذ تتسم هذه العلاقة بالتداخل والتشابك في دبلوماسيّة "التعاون والتعايش"، مع "المنافسة المستمرة". فعلى الرغم من الحروب بين الطرفين، والخلافات التاريخية والمشاكل الناجمة عن حقوق استغلال الثروات في بحر الصين الشرقي. غير أن اليابان تعتبر الصين من الدول الواعدة بإمكاناتها الهائلة التي يتوقع لها أن تكون منافس قوي لليابان في قيادة منطقة شرق أسيا في عصر التكتلات الإقتصادية الدولية، من جانب آخر تعد الصين من شركاء اليابان الاقتصاديين الكبار، وتتجه هذه العلاقات الإقتصادية والتجارية نحو التعزيز المستمر عبر توجه الشركات اليابانية للعمل في الصين حيث العمالة الرخيصة. إذ نقلت الشركات اليابانية

الصناعات التي تعتمد على اليد العاملة بكثرة إلى الصين لتجعل منها قاعدة صناعية للشركات اليابانية. وقد تصاعدت وتيرة الاجتماعات المشتركة بين الطرفين حول حقوق التنقيب، واستغلال الثروات في بحر الصين الشرقي، وتوصل الطرفان إلى اتفاق لاستئناف المباحثات لحل نزاعهما حول بحر الصين الشرقي، وحقوق الاستكشاف واستغلال مصادر الطاقة[١٥].

أما العلاقات اليابانية – الهندية تتسم بالتصاعد، وتعود أسباب اهتمام اليابان بالهند بسبب الاستقرار السياسي، والعمالة الرخيصة المدربة، والفرص الاستثمارية الكبيرة ذات العوائد الكبيرة، فضلاً عن عدم وجود ملفات شائكة بين الدولتين أو مواقف تاريخية، كما إن الدولتين هما من أكبر الدول الديمقراطية خارج المنظومة الغربية، وتتناغمان في سياساتهما الخارجية، وتتطلعان إلى أداء دور أكبر على الساحة الدولية، ويشتركان في قلقهما جراء الطموح العسكري الصيني في المحيطين الهندي والهادي، وسعيهما التعاون المشترك من أجل توفير الطاقة واستقرار أسواقهما، وتأمين خطوط امداداتهما انطلاقاً من حقيقة أن اليابان والهند هما ثالث وسادس أكبر الدول المستهلكة للطاقة في العالم.

وشهدت العلاقات اليابانية – الهندية تطوراً ملحوظاً مع المتغيرات التي شهدها العالم في تسعينيات القرن العشرين، والتي دفعت الهند إلى تغيير تحالفاتها الإستراتيجية وتحرير اقتصادها، في ما منحت اليابان فرصة أداء دور أكبر استقلالية على الساحة الدولية، فبعد هذه المتغيرات، وبجاح الهند السريع في البروز على اعتبارها قوة اقتصادية وسط بيئة جذب استثمارية، شهدت العلاقات نمواً متسارعاً، وازداد اهتمام القطاع الخاص الياباني بالاستثمار في الهند، ليتوج كل هذا بالإعلان الياباني– الهندي الذي صدر في أعقاب زيارة رئيس الحكومة الهندية إلى اليابان عام ٢٠٠٦، وتضمن الاتفاق على الدخول في شراكة إستراتيجية شاملة، وكان من نتائج كل هذه التطورات ارتفاع حجم الاستثمارات اليابانية المباشرة في الهند، إذ وقعت الحكومتان اليابانية والهندية اتفاقاً للتعاون الأمني عام ٢٠٠٨، فقد حدد الاتفاق مجالات للتعاون الأمني والعسكري بين الطرفين اشتملت على تأمين الممرات البحرية، والتعاون في مجال خفر السواحل، والحرب ضد الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الدولية[١١].

أما في مجال السياسة الدولية فإن موضوع إصلاح منظمة الأمم المتحدة يعد أحد الملفات التي حققت التقارب بين الهند واليابان، إلا أن تلك العلاقات بينهما ضعفت بسبب إجراء الهند تجاربها النووية، وفي هذا الصدد تواجه اليابان، مشكلة تتمثل في الاتفاقية النووية التي تمت بين الولايات المتحدة والهند، لا سيما وأن بنود الاتفاقية لا تشتمل على إجراءات معاقبة في حال أقدمت الهند على اختبار أسلحتها النووية، ويبدو أن اليابان تجد نفسها مرغمة على الإذعان للاتفاقية الأميركية الهندية، وبهذا الصدد أبدت اليابان استعدادها للموافقة على الاتفاقية النووية، وفي الإطار نفسه من جهتها تبدو الولايات المتحدة متحمسة جداً لأن تحظى بالموافقة اليابانية على الاتفاقية، لكن

وبغض النظر عن هذه التصنيفات، فإن اليابان ومعظم دول العالم تتعاطى مع هذه الاتفاقية بشيء من الحذر والترقب[١٥].

إن اليابان تدرك أن التعاملات الإقتصادية العالمية في ظل التحوّل الملحوظ الذي بدأ يطرأ على مركز القوّة العالمية وانتقاله من الغرب إلى الشرق تؤكد أن هناك خللاً استراتيجياً مهماً في موازين القوى العالمية، وأن قواعد اللعبة الإقتصادية لم تُعد حصراً بين اللاعبين التقليديين، بل انضم إليهم لاعبون جدد في مقدمتهم الهند الذي يبشر بظهور قوّة اقتصادية عالمية جديدة.

المبحث الرابع: تحركات البريكس في مواجهة الأحادية القطبية

إن تكتّل البريكس عبارة عن نهج متعدد الأقطاب يقوم على أربعة مبادئ هي: تعزيز المساواة القانونية والمنافع المتبادلة بين كل دول العالم، ودعم مسارات التنمية الوطنيّة، والاحترام المتبادل لسيادة الدول وأراضيها، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى إلا ضمن قواعد ومعايير متفق عليها في إطار متعدد الأطراف. ويحاول التكتل توحيد مواقفه إزاء القضايا الأمنيّة في المنظمات الدوليّة مثل منظمة الأمم المتحدة، كذلك يدعم حق دول العالم في الاستفادة من البرامج النووية السلمية، ويدعم التنمية في دول العالم المختلفة من خلال تعزيز النمو الإقتصادي والمالي للدول الأعضاء. فهو تكتل منلوي للقطبية الأحادية التي تستأثر بإدارة العالم، ويهدف إلى إنشاء نظام عالمي جديد قائم على التوازن السياسيّ والإقتصادي الدوّلي، وإنهاء سياسة القطب الواحد وهيمنة الولايات المتحدة على السياسات النقدية والمالية العالمية. وبناءً عليه، سوف نقسّم هذا المبحث إلى مطلبين، حيث: المطلب الأول: الإجراءات السياسيّة للبريكس ضدّ الهيمنة القطبية، والمطلب الثاني: الإجراءات الإقتصادية للبريكس ضدّ الهيمنة القطبية.

المطلب الأول: الإجراءات السياسيّة للبريكس ضدّ الهيمنة القطبية

لقد أكدت القمّة الأولى لمجموعة "بريك" في جزيران/يونيو ٢٠٠٩، على ضرورة تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب يراعي التوازنات الإقليميّة والدوّلية الجديدة، حيث برزت قوى من خارج المنظومة الغربية، وهذه القوى تستحوذ على نسبة عالية من الإمكانيات الإقتصادية العالمية، كما ركزت القمّة على وسائل تحسين الوضع الإقتصادي، وإصلاح المؤسسات المالية العالمي، خاصة صندوق النقد الدوّلي والبنك الدوّلي للإنشاء والتعمير. وفي ضوء ما يسمّى "ثورات الربيع العربي" عام ٢٠١٠، دعمت الولايات المتحدة إسقاط العديد من الأنظمة السياسيّة في المنطقة ضمن "إستراتيجية القوّة الناعمة" (Soft Power Strategy)[١٦]. وقد تباينت استجابة القوى الغربية، ودول "البريكس" تجاه الاضطراب السياسي الذي شهدته أغلب الدول العربيّة، إذ سعت الولايات المتحدة وحلفائها إلى نهج فعال لضمان عدم انفلات الدول العربيّة من قبضتها، بينما اعتنقت دول "البريكس" منهج عدم التدخل في شؤون العالم العربي، وراقبت بقلق التطوّرات الداخلية في الدول العربيّة، ودور بعض القوى الخارجية للتدخل في شؤون تلك الدول، وطالبت دول "البريكس" عدم إسقاط الأنظمة تحت ذريعة الديمقراطية من دون إيجاد البديل المناسب في إدارة الشؤون.

وكانت ليبيا أول اختبار لدول "البريكس"، حينما تم التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (١٩٧٣) في آذار/مارس ٢٠١١، لفرض منطقة حظر طيران فوق ليبيا، وحين طرح القرار للتصويت امتنعت روسيا والصين الامتناع، وشرعت موسكو وبكين في انشقاد الأعمال العسكرية ضدّ ليبيا، ودعت إلى ضرورة وقف إطلاق النار، ووصف القرار بأنه تسرع من مجلس الأمن الدولي، إذ يسمح لكافة أشكال التدخّل العسكري، إذ إن القرار جاء بعنوان حماية المدنيين، ثم تغيرت إلى إسقاط النظام في ليبيا، الأمر الذي أدّى إلى إثارة مشكلات تتعلق باستراتيجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تجاه المنطقة العربية، والمخاطر المتوقعة التي قد تنتهي إليها هذه العملية، لذلك رفضت مجموعة "البريكس" التدخّل العسكري في النزاع السوري، وتوحد موقف دول المجموعة حول ضرورة وقف النزاع السوري عبر الحلول السلمية، ورفضت روسيا والصين صدور أي قرار من مجلس الأمن الدولي يسمح بالتدخل العسكري في سورية منذ عام ٢٠١١، وبعد موافقة الكرملين تدخل الجيش الروسي لدعم العمليات العسكرية للجيش السوري، إذ دعمت روسيا النظام السوري بقوّة في مكافحة الإرهاب، وردع أي جهة تحاول إسقاط النظام[١٩].

كما رفضت البريكس العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، واعتبرت هذه العقوبات تفتقد للشرعية، وأكدت على عدم التعامل معها، لأنها تمثل خرقاً لميثاق منظمة الأمم المتحدة، وتعيق تعافي الاقتصاد العالمي الذي يعاني من المنافسة غير المنصفة متأثراً بالعقوبات والحمائية ذات المواقع السياسيّة الأحادية، لا سيما أن الاقتصاد العالمي يشهد تدهوراً مستمراً في معدلات النمو الاقتصادي، وقد اتفقت دول البريكس على رؤية موحدة حول التعامل مع قضايا الفقر والفساد في دول العالم الثالث والنامية، في حين أكدت دول البريكس أن التحديات التي توجد داخل مناطق مجموعة البريكس يجب أن تعالج في إطار منظمة الأمم المتحدة بعيداً عن التدخّلات الغربية التي تحركها المصالح الذاتية، وقد استمرّ التحالف الروسي– الصيني في عقد المزيد من الاتفاقيات التجارية الثنائية[٢٠].

كما أصدر وزراء خارجية دول البريكس بياناً مشتركاً حيال الأزمة الأفغانية، مؤكداً على دعم الجهود الوطنيّة والدولية لتحقيق السّلام في أفغانستان، وإكمال عملية المصالحة، وبناء دولة تنعم بالسّلام والأمن والوحدة والاستقرار والازدهار والشمولية وتعيش في انسجام مع جيرانها، وقد أشارت مجموعة البريكس إلى أهميّة الخيارات الوطنيّة في بناء الوضع الداخلي الأفغاني بعيداً عن أي تدخل خارجي، وأيدت دول البريكس أفغانستان كونها بحاجة إلى الوقت والمساعدات التنموية والتعاون والوصول التفضيلي إلى الأسواق العالمية، والاستثمار الأجنبي، وإستراتيجية لأهداف واضحة.

واتخذت دول البريكس موقفاً موحداً حذّر السياسات الغربية بشأن الملف النووي الإيراني وحذرت المجموعة من قيام إسرائيل بعمل عسكري لإنهاء النزاع حول البرنامج النووي الإيراني، وصرحت المجموعة بأنها تؤيد حق إيران في امتلاك الاستخدامات الآمنة للطاقة النووية بالاتساق مع الالتزامات الدولية، ودعم قرارات هذه القضايا المتعلقة عبر الوسائل السياسيّة والدبلوماسيّة والحوار بين الأطراف المعنية، بما في ذلك بين الوكالة الدولية

للطاقة الذرية وإيران وفق أحكام وقرارات مجلس الأمن الدولي[٣٠]. وقد أكد رئيس قسم شؤون البريكس في وزارة الخارجية الروسية "ميخائيل كالوغين" (Michael Kalugin)، أن دول مجموعة البريكس تقف ضد العقوبات الأميركية أحادية الجانب تجاه إيران، مشيراً إلى أن قضية البرنامج النووي الإيراني أحد أهم المواضيع التي جرى بحثها وزراء خارجية دول البريكس خلال لقائهم الوزاري. وأضاف أن جميع المشاركين في البريكس لديهم علاقات متقدمة جداً مع إيران، ويعارضون العقوبات أحادية الجانب التي تهدد الولايات المتحدة بعد انسحابها من الاتفاق النووي، بفرضها ضد الدول التي تملك علاقات اقتصادية مع إيران، وهو ما يؤكد عدم انصياع تكتل "البريكس" للرغبات الأميركية في تقييد القوى الصاعدة، والتي تسعى لإقامة النظام العالمي المتعدد الأقطاب.

إن مجموعة دول البريكس رفضت عمليات الهيمنة المعلوماتية بقيادة الولايات المتحدة، خاصة التجسس الإلكتروني، إذ تعاني أغلب دول المجموعة من الخروقات الإلكترونية عالية المستوى، والتي تساهم في إشاعة الاضطرابات الداخلية، لذلك اعتبرت دول البريكس هذه الخروقات بأنها نوع من العمليات الإرهابية. وقد تبنت دول مجموعة "البريكس" عملية إنشاء وصلات جديدة للإنترنت تتفادى المرور بأراضي الولايات المتحدة، وذلك لمكافحة التجسس الأميركي على حكومات ومواطني تلك الدول. فروسيا تسعى بقوة لمنع التدخل الأميركي على المستوى الإلكتروني. إذ أطلقت مشروعاً جديداً لمد كابلات ألياف بصرية عبر بحرها الاتصالات السلكية واللاسلكية والرقمية، وتصل هذه الشبكة دول أميركا الجنوبية مباشرة بالقارة الأوروبية لتفادي استخدام الشبكة القديمة التي تمر عبر الولايات المتحدة على أن تصل مدينة "فلاديفوستوك" (Vladivostok) الروسية بالأراضي البرازيلية، وذلك عبر مدينة "شانتو" (Shantou) الصينية، ومدينة "تشيناي" (Chennai) الهندية، ومدينة "كيب تاون" (Cape town) في جنوب إفريقيا، ودعا الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" شركاء روسيا في "البريكس" إلى تعزيز التعاون مع موسكو في مجال المعلومات والاتصالات، لافتا انتباه المجموعة إلى التكنولوجيا الروسية بما فيها محركات البحث الإلكتروني والبرمجيات المضادة للفيروسات، والتي تلبي أعلى معايير الأمن المعلوماتي[٣١].

وقد اتخذت دول البريكس موقف المعارضة بشأن بناء المستوطنات الإسرائيلية، ووجهت الانتقادات لسياسة إسرائيل الاستيطانية، بوصفها مخالفة للقانون الدولي، في حين أكدت مجموعة "البريكس" على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة. وقد رحبت المجموعة بالمفاوضات المباشرة بين الفلسطينيون والإسرائيليون، لكن مع رفض النهج الغربي المنحاز إلى إسرائيل، فضلاً عن ذلك اتخذت المجموعة مواقف موحدة سدت فيها حريصة على احترام القانون الدولي، وحماية حقوق الأفراد والجماعات، واحترام سيادة الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وصيانة استقلالها ووحدة أراضيها.

المطلب الثاني: الإجراءات الإقتصادية لمجموعة البريكس ضد الهيمنة القطبية

إن النظام الإقتصادي العالمي يتشكل من ثلاثة نظم، هي: النظام المالي الدولي، والنظام النقدي الدولي، والنظام التجاري الدولي، ويقوم على إدارة هذه الأنظمة ثلاث منظمات

اقتصادية دولية هي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية. وهذه المؤسسات تمارس دوراً في ترسيخ العولمة الإقتصادية، فتمويل الإنتاج وعولمة التفاعلات المالية والاستثمارية على وجه الخصوص، وسقوط الاستقلالية الذاتية الإقتصادية على العموم، كلها عوامل تساعد على انتشار العولمة الإقتصادية التي من أول ضحاياها سقوط مفهوم السيادة الوطنيّة على عوامل الإنتاج[٧٢].

لقد تمت صياغة أهداف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي طبقاً للمصالح الأميركية والبريطانية، إذ عملت الولايات المتحدة على أن تكون لها السلطة المطلقة للتحكم في هذه المؤسسات. واستأثرت بأعلى قوّة تصويتية بسبب ضخامة نصيبها في رأس مال هذه المؤسسات، إذ تشارك بـ(٢٠) بالمئة من رأس المال الإجمالي لهذا تتمتّع بحق النقض، فضلاً عن قوانين هذه المؤسّسات مستوحاة من القوانين الداخلية للقوى الإقتصادية التقليدية، وغالبا ما تكون رئاسة البنك الدولي أميركية. في حين أن رئاسة إدارة صندوق النقد الدولي تكون أوروبية. فقد تم توزيع حقوق التصويت التي اقترحتها الولايات المتحدة للمؤسسات المالية بعيداً عن الديمقراطية. فلم تتم معاملة الأعضاء على قدم المساواة أو منحهم حقوق التصويت على وفق حجم سكانها، وإنما على وفق المساهمات المالية، وهو ما يعني أن واشنطن سوف تضمن السيطرة. ويعكس مبدأ القوّة التصويتية هيمنة الدول الصناعيّة، وعلى رأسها الولايات المتحدة على القرارات الدوليّة.

ويقوم العامل السياسي بدور كبير في منح القروض والمساعدات، وتقدير حجمها، وتحديد اتجاهاتها. فالمساعدات التي تقدمها الدول الرأسمالية تصب في مصلحة الأنظمة الموالية لها، بالإضافة إلى النقص في الشفافية، إذ تميل المؤسسات المالية الدولية إلى السرية، وغياب للمناقشات العلنية، كما لا يعتمد إلى اعتماد سياسة الشفافية حيال مواطني الدول الأعضاء. حيث أن الملخصات التي تصدر عن التقارير لا تحتوي على كامل المعلومات التي يجب على الدولة معرفتها قبل تطبيقها. كما إن الولايات المتحدة تسعى إلى تكون عملية تمويل صندوق النقد الدولي بشكل فعلي عن طريق تسديد القروض من قبل دول العالم النامي، فضلاً عن اشتراكات الأعضاء، وهو ما يؤثر على قدرات الدول النامية الإقتصادية.

وأصبحت إدارة العملة من المسائل الحاسمة بالنسبة إلى الدول النامية التي تراكم معظم احتياطاتها عن طريق شراء سندات ديون الولايات المتحدة. فالتغيرات في قيمة الدولار تؤثر في القدرة التنافسية لأسعار الصادرات، وعلى تكاليف الواردات، وبالتالي، فإن انخفاض قيمة الدولار يزيد من حجم الصادرات، لكنه يقلل من قيمة الاحتياطات وأصول النقد الأجنبي التي تتم ادارتها في صناديق الثروة السيادية.

وعلى الرغم من تباين العلاقات الإقتصادية بين مجموعة "البريكس" والاقتصاديات الناشئة الأخرى، لكن لها مواقف مشتركة في الكثير من القضايا الإقتصادية العالمية، لا سيما في ما يتعلق بإصلاح الهيكل الإقتصادي العالمي، وإنشاء نظام عالمي أكثر عدلا، فضلاً عن تواقق الرؤى في إعادة ترسيم توازن القوى ومواجهة التفرد الأميركي؛ لذلك تسعى مجموعة البريكس إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمّها: السعي إلى مزيد من

الاستقلالية للحد من الاعتماد على الدولار على اعتباره عملة قيادية[٧٥]. والدعوة إلى ضرورة اشراك الدول الناشئة اقتصادياً في صنع القرارات المتعلقة بالقضايا الإقتصادية والمالية العالمية. وبالتالي يجب أن تكون قوة التصويت في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أكثر توازناً، والغاء حق النقض الذي تتمتع به الدول الغربية في هذه المؤسسات. بالإضافة إلى ضرورة الانتقال من النظام النقدي الدولي الذي يعتمد الدولار، ويجعل النظام المالي العالمي رهينة تقلبات الدولار، إلى نظام نقدي يعتمد عدد من العملات في المعاملات الإقتصادية دون تركيزها على عملة واحدة، وتدوير المناصب القيادية في المؤسسات المالية، وفتح باب الترشيح أمام المرشحين من الاقتصاديات الناشئة[٧٦].

إن أصبحت حصة دول مجموعة "البريكس" من الناتج المحلي الإجمالي في العالم تفوق دول المجموعة للمطالبة بإعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية الدولية، وخاصة أن المؤسسات الإقتصادية المتمثلة بكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تمنح قدراً غير متناسب من سلطة اتخاذ القرار إلى الولايات المتحدة وأوروبا، ولذا فإنه على وفق رؤية مجموعة "البريكس" فأنه ينبغي إعادة هيكلة المؤسسات النقدية والمالية الدولية عبر تعزيز مشاركة الدول النامية عن طريق زيادة حصصهم في نظام الحصص في كلتا المؤسستين. وقد دعا القادة السياسيون والماليون لدول "البريكس" إلى تغيير النظام النقدي الدولي الذي يهيمن عليه الدولار، حيث يستخدم في قبول أغلب الصفقات التجارية العالمية بدأ أفضل كفاءل النظام المالي والإقتصادي العالمي بعد سياسة "التيسير الكمي" (Quantitative Easing)[٧١]. وطباعته بالمليارات غير المغطاة، فهذه الكتلة النقدية الضخمة التي صارت تهيم في الأسواق العالمية قد أصبحت مصدراً من مصادر التضخم، والتي أدت إلى تراجع معدلات النمو في جميع أنحاء العالم[٧٢].

وقد برزت دور مجموعة "البريكس" في التأثير في صندوق النقد الدولي في إطار فعاليات قمة مجموعة العشرين عام ٢٠١٢، حيث اتفقت دول مجموعة العشرين على إجراء تعديل طفيف داخل مجلس إدارة الصندوق، وذلك عبر منح القوى الناشئة المزيد من حقوق التصويت، وهنا أعرب قادة مجموعة دول "البريكس" عن استعدادهم للمساهمة في زيادة موارد صندوق النقد الدولي. إذ عرضت دول المجموعة تقديم نحو (٦٤) مليار دولار، إلا أنها اشترطت بالمقابل تغيير آلية التصويت على القرارات، وإعطاء مجموعة دول "البريكس" وزن أكبر في الهيأة الدولية، اذ إن من الضروري أن تكون حقوق التصويت داخل صندوق النقد الدولي تعكس أهمية ومكانة كل دولة في الإقتصاد العالمي على أساس قوتها المالية التي تضاهي قوة الولايات المتحدة التي تتمتع لوحدها بنحو (١٦.٧) بالمئة من الأصوات، في حين لا تزيد حصة مجموعة دول "البريكس" عن نحو (١١.٠٣) بالمئة من الأصوات[٧٣]. وهذا التعديل كان سيجعل من الصين تحديداً ثالث أكبر قوة في الصندوق، وكان يفترض أن يدخل حيز التطبيق أثناء انعقاد الجمعية السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اليابان عام ٢٠١٢، بيد أن هذا الأمر لم يتم لأن الولايات المتحدة أبرز المساهمين في رأسمال الصندوق، باستطاعتها تجميد كل العملية الإصلاحية، إذ إن النص الإصلاحي الذي يتطلب موافقة الدول (١١٣) التي تمثل (٨٥) بالمئة من حقوق

التصويت داخل الصندوق، لا يمكن أن يدخل حيز التطبيق من دون دعم الولايات المتحدة ومن دون مصادقة الكونغرس الأميركي.

إن النشاط التجاري لمجموعة دول "البريكس" في الأسواق العالمية يثبت أهمية الأدوار التي تقوم بها في محيطها الإقليمي والدولي عن طريق إمداد مختلف دول العالم بالمواد الأولية والمنتجات الإلكترونية والزراعية وغيرها كل هذه المعطيات زادت من مكانة المجموعة في منظمة التجارة العالمية. وهو ما سمح لها بأن تؤدي أدوارا كبيرة في صنع وتنفيذ قرارات هذه المنظمة. كذلك تساهم دول "البريكس" في الشركات المتعددة الجنسيات (Multinationals)، إذ أصبحت ذات دور في تمويل التجارة والخدمات والاستثمار والإنتاج، وحركة العمالة، وباتت تستحوذ على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات، وهي تؤثر في منظومة وهيكل التجارة العالمية عن طريق ما تمتلكه من تكنولوجيا عالية وإمكانيات وموارد ضخمة. وقد أدى التطور المطرد في نقل وتنفيذ هذه الشركات إلى ظهورها على اعتبارها من أهم الفاعلين في النظام الإقتصادي الدولي اسوة بالدول والحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والأجهزة الأمنية. فقد تعاظم دور الشركات متعددة القومية في الإقتصاد العالمي بشكل ملحوظ، اذ أصبح ما تؤديه من أدوار في العلاقات الإقتصادية الدولية، وما تمارسه من ضغوط سياسية على الدول المضيفة، موضوعات للجدل والنقاش.

ولعل حجم الموارد الضخمة التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات، والمرونة التي تتسم بها في الأسواق، وفي عملية نقل البضائع والأموال والأفراد والتكنولوجيا تزيد من قدرتها على المساومة مع الحكومات. حيث أن الوضع المالي لبعض هذه الشركات يفوق مراحل الوضع المالي لكثير من الدول، بل إن ميزانية إحدى هذه الشركات تزيد أضعافا عن موازنات دولة بأسرها أو دول عدة مجتمعة.

الخاتمة

إن تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، أفرز النظام العالمي الجديد الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة، والتي تمكنت من الهيمنة السياسية والإقتصادية والثقافية، لكن سوء الإدارة الأميركية، وعدم قدرتها على البقاء في قمة الهرم في النظام الدولي في ظل اشتداد الأزمات السياسية والإقتصادية العالمية، أدت إلى بروز جملة من التحولات والتحديات، إذ على الرغم من الصعوبات الكبرى التي تواجه دول الجنوب من أجل الخروج من تخلفها، وتحقيق تقدم في مختلف أبعاد التنمية، فقد نجحت بعض دول العالم الثالث في بلوغ مستويات عالية وسريعة من النمو الإقتصادي، تميزت بعض الدول بتجاربها التنموية المميزة، وبقواعدها وقدراتها التكاملية الهائلة، ما جعلها تستحق تسمية "القوى الصاعدة"، لا سيما مجموعة "البريكس"، وهي: روسيا، الصين، البرازيل، الهند، وجنوب إفريقيا، الأمر الذي جعلها محل اهتمام المؤسسات الدولية، والقوى الإقتصادية الغربية القائمة، وقد ارتفع مركز هذه القوى في سلم القوى الدولية، وأصبحت أكثر تأثيراً وتعولما، خاصة بعد ترابطها ومأسسة علاقاتها، واستمرار إنجازاتها التنموية، وإسهامها في الحفاظ على نمو واستقرار الإقتصاد العالمي بعد الأزمات التي تعرض لها، والدعوة إلى

إقامة النظام العالمي المتعدد الأقطاب.

الاستنتاجات

١-إن سياسة القطبية الأحادية التي تفتقر للمعايير الأخلاقية والإنسانية سواء في تعاطيها مع الأزمات أم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول، وفرض أجندة تحقق المصالح الأميركية. وهذه السياسة دفعت مجموعة من الدول إلى التحرر من الهيمنة الغربية، إذ تلتقي دول "البريكس" حول وجهة النظر التي ترى أن النظام الأحادي يعتبر المسؤول الأول عن افقار الدول النامية، ونهب ثرواتها، وهو المسؤول عن تأجيج الصراعات وإشعال بؤر التوتر الإقليمية والدولية. وبالتالي، عملت البريكس على تنسيق مواقفها العالمية، خاصة إزاء الصراعات ومناطق النفوذ، وأصبحت تتكلم بلغة واحدة في المحافل الدولية تتطابق جبال معظم القضايا العالمية التي من أجلها رفض النظام العالمي ذي القطب الواحد، والعمل على الاستعداد لدخول العالم إلى النظام العالمي المتعدد الأقطاب الذي يراعي القوى والتوازنات.

٢-إن مجموعة دول "البريكس" لا ترتبط بروابط مباشرة من الناحية السياسية، الإقتصادية، والثقافية، ولا يجمعها تحالف جغرافي واحد، فهي تتوزع في أربع قارات، وهناك تباين في درجات النمو الإقتصادي لتلك الدول، لكنها تقوم على احترام خصوصية واستقلال الدول، وعدم استغلال حاجة الدول لفرض الهيمنة ومصادرة القرار السيادي، والتحكم في القرار السياسي للدول. كما إن ما يجمع دول "البريكس" هو رفضها للهيمنة الغربية، وخاصة الأميركية على الإقتصاد العالمي المتمثل بصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، إذ وصفت هذه الأجهزة بأنها وسائل الاستعمار الجديدة التي يمكن من خلالها السيطرة على ثروات الدول النامية، وقد طالب تكتل البريكس بإصلاح المؤسسات الإقتصادية الدولية، وعمل على إنشاء نظام عالمي اقتصادي جديد يقوم على التوازن، ويكون أكثر عدلاً وانصافاً بين أطرافه.

٣-إن مجموعة دول البريكس تمكنت من تحقيق الانجازات الإقتصادية العالمية، إذ شكلت بنك التنمية الجديد، حيث أصبح أداة لتعزيز الإصلاح في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف في ضوء الحاجة إلى التحرك السريع، ونظراً لتباطؤ استجابة الدول الصناعية الكبرى، كما أصبح محرك للنمو المستدام في الدول النامية والأسواق الناشئة، وعمل على ضمان الإقتصاد العالمي من خلال تيسير الانتقال إلى أقطاب اقتصادية جديدة خارج المنظومة الغربية، والمساعدة في إعادة التوازن إلى المدخرات والاستثمارات العالمية، وتوجيه فائض السيولة إلى استخدامات منتجة من خلال توفير المساعدة في تبني الاستثمارات الأكثر استدامة في البنية الأساسية، بهدف تحقيق النمو والحد من الفقر.

٤-إن دول مجموعة "البريكس" وجدت غاياتها في هذا التجمع، إذ تحاول روسيا استعادة مكانتها الدولي من خلال التخلص من الروابط الإقتصادية مع العالم الغربي، وإيجاد روابط مشتركة مع الصين بغية تقييد القرارات الغربية التي لا تراعي سوى مصالحها.

أما الصين التي تعتبر القوة الإقتصادية الواعدة والمناسبة لمنافسة الإقتصاد الأميركي على المدى الطويل. فقد أصبحت تمثل مراكز متقدمة من الاستثمارات العالمية في أميركا اللاتينية وإفريقيا. كما تسعى الهند بخطى ثابتة نحو التنمية المستدامة. أما البرازيل فهي مستمرة في بناء القدرات الإقتصادية الوطنية، والآخذة بالصعود المستقل عن المنظومة الغربية. وفي الوقت نفسه، فإن دولة جمهورية جنوب إفريقيا تسعى إلى استثمار التحالف الروسي– الصيني، بهدف زيادة الاستثمارات والانفتاح الاقتصادي في القارة الإفريقية بعيداً عن المظلة الغربية.

٥–تسعى مجموعة البريكس إلى جذب الاتحاد الأوروبي واليابان، حيث تلعب العلاقات الإقتصادية الدور الرئيس في توجيه منظمة التجارة العالمية، لما تقدمه من نشاطات غارية في الأسواق العالمية. إذ إن دول "البريكس" بحاجة إلى التكنولوجيا والاستثمارات والأسواق الأوروبية الكبيرة. والإمكانات اليابانية الضخمة، غير أن الولايات المتحدة تدرك أهمية تجمع "البريكس" بوصفه قوة محركة أساسية للاقتصاد العالمي. فهي تسعى إلى خلق فجوة في السياسات الإقتصادية بين "البريكس" والاتحاد الأوربي واليابان.

٦– اتخذت مجموعة دول البريكس موقفاً موحداً ضدّ السياسات الغربية، وحرصت على احترام القانون الدّولي، وحماية حقوق الأفراد والجماعات، واحترام سيادة الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وصيانة استقلالها ووحدة اراضيها، وطالبت بتحرير منظمة الأمم المتحدة من الهيمنة الأميركية، وقد رفضت العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، وعدها غير شرعية لأنها تمثل خرقاً لميثاق منظمة الأمم المتحدة، واتفقت على عدم الانصياع للعقوبات الغربية ضدّ روسيا، كما رفضت التدخل العسكري الخارجي في الأزمة السورية، واعتبرت أي تحرك باستعمال القوّة سوف يؤدي إلى فوضى دولية، كما أيدت حق العراق وأفغانستان في بناء المنظومة السياسية والإقتصادية المستقلة، بالإضافة إلى أن المجموعة حذرت من قيام إسرائيل بعمل عسكري لإنهاء النزاع حول البرنامج النووي الإيراني، وعارضت بناء المستوطنات الإسرائيلية، ووجهت الانتقادات لسياسة إسرائيل الاستيطانية، بوصفها مخالفة للقانون الدّولي، ووافقت على المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، ورفضت الانحياز الغربي إلى إسرائيل.

الهوامش:

(١) جيرار شريف الشيخ الخارجية الأميركية تجاهها وتحيزها من الحرب العالمية الثانية الى النظام العالمي الجديد ١٩٤٥ – ١٩٩١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤، ص٥٤٣.

(٢) أول الدول سلوماً في التاريخ الحديث وينتهي عاصفة السلام لانتهاء حرب الثلاثين عاماً في الامبراطورية الرومانية المقدسة "العصر الإمبراطوري الأول"، وحرب الثاني بمعاهدة باريس وعلكة الإمبراطورية الثانية وكانت نتيجة ثورة آل بوربون The Bourbon) بوصفها إمبراطورية وهي أوروبا وأصبحت فرنسا هي أوروبا الأولى".

(٣) عبد الفتاح عبد الرحيم النظام الدولي الجديد دراسة في الأصول النظرية والممارسة، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٩٥، ص١٨ – ٢٢.

(٤) انعقد مؤتمر "باندونغ" (Bandung) لدول الأفرو– آسيوية في أندونيسيا وظهور حركة عدم الانحياز عام ١٩٥٥، والسوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٧، وموقف تشرشل والنسبي في تشييد برامج نووية سلمية من الكتلتين وتردد فرنسا من حلف شمال الأطلسي عام ١٩٦٦، وخروج الصين من زعامة الاتحاد السوفيتي للحركة الشيوعية.

(٥) يُعرف الحلف بأنه علاقة عقابية بين دولتين أو أكثر، هدف السعي لمنع الحرب، واختلف تفسير الدول، التي ترفض أي مسؤولية عن أمر الدول الأخرى ويتميز من الأمر الجمعي الذي يُعمم به "التحالف مثلاً" تعريف بيتشر: هو نسج الصراع الدولي في منتصف قرن ١٩١٥ – ١٩٩٥، دار المهج البيطاني، بيروت ١٩٩٨، ص٣٠٠.

(٦) أول استخدام للمصطلح من الرئيس الأمريكي "توماس وودرو ويلسون" (Thomas Wilson) عام ١٩٢٠، في عصره هو نظام الأمن الجماعي واستعمله رئيس الوزراء البريطاني "وينستون تشرشل" (Winston Churchill) عام ١٩٤٠، وهو يخاطب برلمان انجلترا– سكوتلندا والتحشيد الدبلوماسي استعمله الزعيم الألماني "أدولف هتلر" (Adolf Hitler) عام ١٩٤١، وتمهيدا لدخول في الحرب العالمي الثاني استعمله الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" (Franklin Roosevelt) عام ١٩٤٥.

(٧) هدم عبد الله سليم، الفكر الاستراتيجي الأمريكي معالم التحولات في العقد والاستراتيجيات الأمريكية، دار السنهوري، بغداد ٢٠١٦، ص١٩٠.

(٨) هدم عبد الله سليم، المرجع السابق، ص١٩٧.

(9) Nicholas Guyatt, Another American Century?: The United States and the world Since 9\ 11, university Bangladesh press, Bangladesh, 2003, P. 233.

(١٠) وثق محمد براك البكري، مشهد الحرب الاستباقية في الاستراتيجية الأمريكية، مركز الدراسات الاقتصادية، الموصل ٢٠١٢، ص٢.

(١١) سلمى الخليلي، الجزائرية الدبلوماسية في تحليل أقدم الخطاب السياسي الحديث، ترجمة وتعليق سعاد الفواتير، دار الفارابي بيروت ٢٠١٧، ص٣٣٠ – ٣٤٩.

(١٢) عبد الله رزق، الاقتصاد العالمي في زمن الأزمات، مؤسسة دار الهلال للنشر بيروت ٢٠١٢، ص٣٣٥.

(١٣) شكلت الولايات المتحدة بقيادته عام ١٩٧٤، من أمريكا وبريطانيا ألمانيا الغربية اليابان وفرنسا، رفض هذا الرئيس الفرنسي "فاليري جيسكار ديستان" (Valerie Giscard d'Estaing) عام ١٩٧٥، إلى قمة ضمت ألمانيا الغربية بريطانيا اليابان بريطانيا وأمريكا، ثم أضيف كندا بدءا هي نواة الرئيس الأمريكي "جيرالد فورد" (Gerald Ford)، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٢، ضم المسؤولون الروس لحضور قمة طوكيو عام ١٩٩٤، وبمبادرة من الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" أصبحت روسيا إلى مجموعة عام ١٩٩٧، وتم تجميد عضوية روسيا بسبب ضمها في الأزمة الأوكرانية عام ٢٠١٤، وتمثل مجموعة الثمان (٦٥) بالمئة من اقتصاد العالم وأغلب القوة العسكرية والأكثر تقدما هي السلاح وتقريبا كل الأسلحة النووية بيد وتسعى أنشئت المجموعة مبادرات على صدار البيت ومركز أبحاث سياسية خرجت استجمع في العقد النووية لتوقيع اختراعا بعد الوصل الأمنية وينتقل الاتحاد الأوروبي في عضو لتسع.

(١٤) بريكس بريكس: أبحث عن عجوز موحد وعصور مؤسسي مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ٢٠١٩، ص٣.

(١٥) ماهر بن إبراهيم الصبر، تكتل دول البريكس: نشأته– اقتصاديته– أهدافه، دار الفكر الدولي، القاهرة ٢٠١٤، ص٣٦.

(١٦) سمير عبد الله منشأ البريكس والدور المقبل لحلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد ١٤٤، أيلول ٢٠١٢، ص٦١.

(١٧) سمير عبد الله المرجع السابق، ص١٠٩.

(١٨) ماهر بن إبراهيم الصبر، المرجع السابق، ص٣٥.

(١٩) أحمد عبد الجبار الجبوري والدوران الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم– ناشرون بيروت ٢٠١٦، ص٢١٢، ٢١٣.

(٢٠) ميخائيل غورباتشوف البريسترويكا تفكير جديد لبلادنا والعالم، ترجمة: حسني عبد الجواد، الطبعة الرابعة، دار الشروق القاهرة ١٩٩٠، ص٩٢ – ٩٣.

(٢١) تاريخ زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم– ناشرون بيروت ٢٠١٣، ص١٥٦.

(٢٢) ليونيد ميشيف، تاريخ روسيا الحديث من يلتسن إلى بوتين، ترجمة: سناء الوالي، دار ملاك للنشر، القاهرة ٢٠٠١، ص١٠٩.

(٣٣) فولفجانج هيون الصيني "أثر السعودي السيئ في حياة" ترجمة: محمد رسلان حسين دار ريد للنشر والإعلام بالسعودية الرياض، ٢٠١١، ص٥٥.

(٣٤) John Calabrese, China's Changing Relations With The Middle East, Pinter Publishers press, London, 1991, P. 83.

(٣٥) حسن أبو طالب "السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد" السعودية الصيني، بإشراف عبدي ميكيس وجديعه عبده محمد مركز الدراسات الآسيوية القاهرة ٢٠٠٦، ص٢٥١.

(٣٦) أ. أنور بشور وشبيب يوسف، الرقص مع العملاق الصيني وتحدي الاقتصاد العالمي ترجمة أحمد رمضان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق ٢٠١٢، ص٣٢ – ٣٦.

(٣٧) كمو فيس بريخاجوا وبدشت معشد "تطور الاقليمي و تنوي: معالم السياسة الخارجية البرازيلية"، البرازيل: النمو المتصاعد من أمريكا اللاتينية، بإشراف محمد عبد الغني وحرون، الدار العربية للعلوم – ناشرون بيروت ٢٠١٠، ص٨٠.

(٣٨) سعد محمد محمود محمد الغزي السياسة في النظام الدولي حالة البرازيل ٢٠٠٣ – ٢٠١٠، مركز الخليج للدراسات الشرقية ٢٠١٥، ص٥٠.

(٣٩) أحمد أهل الأشبه والنظم الحرب في افريقيا، المكتب العربي للمعارف القاهرة ٢٠١٥، ص٢٥٥.

(٤٠) مورغان الشيخ سامية الخرافي وإسرائيل العلاقات العربية – الإسرائيلية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٨، ص٢١.

(٤١) قسم دخول الشيلية الخرجية الروسية في سبيل التوسع والتوقل، مكتبة أي – كتب لنس، ٢٠١٦، ص٥٥.

(٤٢) دانييل بورشيس وارنيه دي كيزا النبي الأكبر: السيد في العرن الواحد والعشرين ترجمة: شوقي جلال سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت العدد ٢٧٩، ٢٠٠١، ص١٤.

(٤٣) بودي إي سوفي قو مي شيخ إلى الاقتصاد الصيني دار النشر الصيني عبر العراب بكين ٢٠١٠، ص٤، ٥.

(٤٤) روب غيتورد شريق الصيد رحلة في مستقبل النمو المستدام ترجمة: محمد محمود أبوه مكتبة العبيكان الرياض ٢٠٠٨، ص٣٣٢ – ٣٣٤.

(٤٥) الشلي حبيب سين جنوب آسيا التنمية الاستراتيجي بإشراف زلي حليس رد واحرون، مركز لامور للدراسات والبحوث الاستراتيجية بونتي ١٩٩٧، ص٢٠٥.

(٤٦) محمد نبيه خلق واحرون الهند عوامل الهوس وخصائص النمو، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة ٢٠٠٩، ص٣٣.

(٤٧) Surender Kumar and Shunsuke Managi, The Economics of Sustainable Development: The Case of India, Springer Press, New York, 2009, P. 12 – 23.

(٤٨) نيفين عبد المنعم مسعد "العلاقة بين الصين والشرق في آسيا"، دور المتحولات المنزلية المتغيرة، بإشراف وليد عبد الحي وحرون دار الشرون عمان ٢٠٠٤، ص٥٤٣، ٥٤٤.

(٤٩) محمد صلاح السيد راشد الهند البرازيل تولاندي سيف دار المأمون عمان ٢٠١٢، ص٥٢.

(٥٠) عادل محمد "النمو زيل.. ملامح مرحلة صنع المستقبل"، المرجع السابق ص١٩.

(51) Werner Baer, Brazilian Economy: Growth and Development, 5th Edition, Praeger Publishing Press, London, 2001, P. 6.

(٥٢) Paulo Sotero and Leslie Elliott Armijo, Brazil: To Be 0r Not To Be A BRIC?, Asian Perspective, Lynne Rienner Publishers, Colorado, Vol. 31, No. 4, 2007, P. 33.

(٥٣) أحمد أهل المرجع السابق ص٢٥٥.

(٥٤) علي مرير جنوب أفريقيا: حدود القوة الاقتصاد السياسي لرحلة الانتقال ترجمة: سلاح الخروصي ومزهر الخيسي مركز الدراسات الدولية والاقليمية القاهرة ٢٠٠٤، ص٢٩.

(٥٥) أبو بكر السيد في العلاقات الروسية الصينية تحديات الخلاف وآفاق التعاون، مجلة "السياسة الدولية" مؤسسة الأهرام القاهرة السنة الثالثة والاربعون العدد ١٧٠، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ص١٧٠.

(٥٦) وليد عبد الحي الكتلة السكانية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨ – ٢٠١٠، مركز لامور للدراسات والبحوث الاستراتيجية بونتي ٢٠١٠، ص١٦٨.

(٥٧) فيين تداكاري الشراكات الاستراتيجية في آسيا مواجهات بلا تحالفات مركز لامور للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابونتي ٢٠١٤، ص٩٣.

(١٨) فيصل ذكري، المرجع السابق، ص٨٦، ٨٧.
(١٩) ماهر بن إبراهيم الصمد، المرجع السابق، ص٣٣.
(٢٠) جورج كتر، العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين، وثيقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص١٢.
(٢١) ماهر بن إبراهيم الصمد، المرجع السابق، ص٣٦، ٣٨.
(٢٢) عبد العزيز مصطفى الراوي، العلاقات الصينية الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وثيقة، المجلة "السياسية والدولية"، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد ١٠، ٢٠١٠، ص١٤٢.
(٢٣) هايه فضل محمد، منظور العلاقات الهندية – الصينية، جامعة "المرتب الدولي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد ٥، ٢٠٠٧، ص٦٦.
(٢٤) ماهر بن إبراهيم الصمد، المرجع السابق، ص٣٥.
(٢٥) ميكال أوهانلون، توران مامتيمن، سعيل بيرونية، إن تحديث حيتهما، موجه مختبره بين الصين والهند، جامعة "سابل"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد ٣، كانون الثاني، يناير ٢٠١٠، ص٨٢.
(٢٦) رمزي زكي، العولمة المالية الاقتصاد السياسي لزمن المال الحالي المزدوج (رؤية من البلاد النامية)، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٩، ص٣١، ٣٢.
(٢٧) عبد النور أبو كشاش، الداخل: حروب من اجل النفط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص١٥٦.
(٢٨) عادل قيسي الشيخ، الخروج الأمريكي من مستنقع الحاضر الجديد والواقعية، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٩٥.
(٢٩) هايه فضل محمد، المرجع السابق، ص٦٦.
(٣٠) ماهر بن إبراهيم الصمد، المرجع السابق، ص٢١٧.
(٣١) مادلين أولبرايت، هذا كان رأيي، ترجمة المختبر، ليث يكتا السعدي، حمه أمين كاوه، ودبورها الميلادي، ترجمة عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٤٠، ١٤١.
(٣٢) حسين سلال مذبوح، العوائق التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مجلة "جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية"، جامعة دمشق، دمشق، المجلد ٢٢، العدد ٣، ٢٠٠٦، ص٢٣٩.
(٣٣) تاسيف حتي "دور القوى الصاعدة في النظام العالمي" التقرير الاستراتيجي العالمي، رؤية استشرافية، بإشراف مجموعة مؤلفين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص٢٤.
(٣٤) ماهر بن إبراهيم الصمد، المرجع السابق، ص٢٢٣، ٢٢٤.
(٣٥) عبد الرحمن المنشاوي، الملف الساخن في العلاقات الإيرانية الصينية، مركز الجزيرة للدراسات، الجزيرة، ٢٠١٢، ص٢.
(٣٦) نشوان ثامر حسن الربيعي، العلاقات اليابانية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص١٣٣.
(٣٧) محمد الأمين أحمد، العلاقات الهندية الباكستانية والقضية الكشميرية، الهند الدولة الناشئة، الأبعاد والتحديات، بإشراف محمد الأمين أحمد ومحمد الخلاقي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨، ص١٠١.
(٣٨) رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠١١، ص١٠.
(٣٩) فيصل دكاني، السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين، مكتبة آي – كتب، لندن، ٢٠١٦، ص٨١.
(٤٠) براهما شلاني، المرجع السابق، ص٤.
(٤١) سعاد محمد محمود، محمد المرجع السابق، ص١٥.
(٤٢) ناصر زيدان، المرجع السابق، ص١٥١ – ١٥٣.
(٤٣) ارنست فولف ستوفن، النقد المزدوج، قرار مستمر في الساحة العالمية، ترجمة مدحت مسعد، على المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٦، ص٣٠.
(٤٤) ميشال بيفو، البريكس: النمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين، ترجمة نشوان، مؤسسة مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠١٥، ص١٧٥.
(٤٥) محمد عبد الشفيع عيسى، الكتاب الاقتصادي السنوي، تجمع بريكس، فونجد، جامعة "السياسة السنوية"، مؤسسة الأهرام، القاهرة، الطبعة الحادية والخمسون، العدد ٥٠٠، العدد ٥٠٠، تموز، يوليو ٢٠١٥، ص١١٦.

(٢٦) هي سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد الوطني عندما تكون السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد وتسهيل من السيولة المتداولة لشراء أو بيع الأصول المالية بأحداث هي عملات التداول في السوق من قبله الهدف الحد.

(٢٧) عبد الله عبد الحسن الفرج، قمة البريكس والنظام العالمي الجديد، ط١، المركز العربي للدراسات العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١٤، ص٦٤.

(٢٨) مصطفى عبد الله الكفري، مجموعة العشرين الكبرى وقمة سان بطرسبرغ ٢٠١٣، مشروع غير ربحي للدراسات الكبرى حول الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١، شباط/فبراير ٢٠١٤، ص٧٩ – ٨١.

قائمة المراجع

ثانياً: المراجع

أ: الكتب العربية

١. شريف حسين السياسة الخارجية الأمريكية: اتجاهاتها وتطبيقاتها وخلفياتها من الحرب العالمية الثانية إلى النظام الدولي الجديد ١٩٤٥ – ١٩٩٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٤.

٢. أحمد عبد الخبار الحسين والتوازن الإستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠٨ وآفاق المستقبل الدار العربية للعلوم- ناشرون بيروت ٢٠١٤.

٣. آفاق التحولات الدولية المعاصرة بإشراف وليد عبد الحي وآخرون دار الشروق عمان ٢٠٠٢.

٤. أمل أحمد، الأثنية والتنظيم الحزبية في افريقيا، المكتب العربي للمعارف القاهرة ٢٠١٥.

٥. البرازيل: القوة الصاعدة من أميركا اللاتينية بإشراف محمد عبد العاطي وآخرون الدار العربية للعلوم- ناشرون بيروت ٢٠١٠.

٦. التطورات الإستراتيجية العالمية: رؤية استشرافية بإشراف مجموعة مؤلفين مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي ٢٠١٩.

٧. التنين سيمير أميركا من الداخل: حروب من أجل النفط شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت ٢٠١٠.

٨. الحق محمد ضياء وآخرون الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود مركز الجزيرة للدراسات الدوحة ٢٠٠٩.

٩. رحمان قاسم السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز مكتبة إي- كتب لندن ٢٠١٦.

١٠. رحمان قاسم السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز مكتبة إي- كتب لندن ٢٠١٦.

١١. الدين محمد صلاح رامد النهضة البرازيلية لولا دي سيلفا دار الشروق عمان ٢٠١٢.

١٢. رزق عبد الله الإقتصاد العالمي في زمن الأزمات المتناسلة دار المنهل اللبناني بيروت ٢٠١٢.

١٣. الزبيدي ضبيان شمام حسن العلاقات اليابانية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة دار الجنان للنشر والتوزيع عمان ٢٠١٧.

١٤. زكي رمزي العولمة المالية: الإقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي (رؤية من البلاد النامية)، دار المستقبل العربي القاهرة ١٩٩٩.
١٥. زيدان ناصر دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين الدار العربية للعلوم- ناشرون بيروت ٢٠١٣.
١٦.السعدون وائق محمد براك عقيدة الحرب الاستباقية في الإستراتيجية الأميركية مركز الدراسات الإقليمية الموصل ٢٠١٢.
١٧.السليم حسام عبد الله، الفكر الإستراتيجي الأميركي: معالم التحولات في العقائد والاستراتيجيات الأميركية، دار السنهوري، بغداد ٢٠١٦.
١٨.الشيخ نورهان صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٨.
١٩.صبح علي الصراع الدولي في نصف قرن ١٩٤٥ – ١٩٩٥، دار المنهل اللبناني بيروت ١٩٩٨.
٢٠. الصّعود الصيني بإشراف هدى ميتكيس وغدجة عرفة محمد مركز الدراسات الآسيوية القاهرة ٢٠٠٦.
٢١. عبد الحي وليد الكتابة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨ – ٢٠١٠، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي ٢٠٠٠.
٢٢.عبد السلام رفيق الولايات المتحدة الأميركية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة مؤسسة الانتشار العربي بيروت ٢٠١٦.
٢٣.فهمي عبد القادر محمد النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والمضامين المعاصرة دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٩٥.
٢٤.قبيسي هادي السياسة الخارجية الأميركية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية الدار العربية للعلوم- ناشرون بيروت ٢٠٠٨.
٢٥. النصير ماهر بن إبراهيم تكتل دول البريكس: نشأته – اقتصادياته – أهدافه دار الفكر العربي القاهرة ٢٠١٤.
٢٦.كليب سامي البراغماتية (القولفعلية) في تحليل أفعال الخطاب السياسي خطاب تراصب والملك سلمان أنموذجا دار الفارابي بيروت ٢٠١٧.
٢٧.محمد صدفة محمد محمود القوى المتوسطة في النظام الدولي حالة البرازيل ٢٠٠٢ – ٢٠١٠، مركز الخليج للدراسات الشارقة ٢٠١٥.
٢٨.المنصوري عبد الرحمن الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية مركز الجزيرة للدراسات الموجة ٢٠١٢.
٢٩.الهند القوة الدولية الصاعدة ...الأبعاد والتحديات بإشراف محمد الأمير أحمد ومحمد الخافاني المركز الديمقراطي العربي برلين ٢٠١٨.

ب: الكتب المترجمة

٣٠.فولف ارنست صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية ترجمة: عدنان عباس علي المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ٢٠١٦.

٣١.ريفو باسكال البريكس: القوى الإقتصادية في القرن الحادي والعشرين ترجمة: طوني سعادة مؤسسة الفكر العربي بيروت ٢٠١٥.

٣٢.أولبرايت مادلين، مذكرة إلى الرئيس المنتخب.. كيف يمكننا استعادة عظمة أميركا ودورها القيادي، ترجمة: عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم- ناشرون بيروت، ٢٠٠٨.

٣٣.نشلاني براندا بريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي مركز الجزيرة للدراسات الدوحة ٢٠١٢.

٣٤.غورباتشوف ميخائيل البيريسترويكا: تفكير جديد لبلادنا والعالم ترجمة: حمدي عبد الجواد الطبعة الرابعة دار الشروق القاهرة -١٩٩٠.

٣٥.مليتشين ليونيد تاريخ روسيا الحديثة من يلتسن إلى بوتين ترجمة: طه الولي دار علاء الدين دمشق ٢٠٠١.

٣٦.وتنرز ك. آلن ويوسف شهيد الرقص مع العملاقة: الصين والهند والإقتصاد العالمي ترجمة: أحمد رضو منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق ٢٠١٢.

٣٧.هيرن فولفجانج التحدي الصيني أثر الصعود الصيني في حياتنا ترجمة: محمد رمضان حسين وزارة الثقافة والإعلام بالسعودية الرياض ٢٠١٥.

٣٨.نشنغ لي وو دي لي سوي فو مين الإقتصاد الصيني دار النشر الصينية عبر القارات بكين -٢٠١.

٣٩.مايز هاين جنوب إفريقيا: حدود التغير الإقتصاد السياسي لمرحلة الانتقال ترجمة: صلاح الصروسي وعزة الحميسي مركز الدراسات العربية والإفريقية القاهرة ٢٠٠١.

٤٠.ناداكارني فيديا الشراكات الإستراتيجية في آسيا: توازنات بلا تحالفات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبو ظبي ٢٠١١.

٤١.كنز جورج العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبو ظبي ٢٠٠٩.

٤٢.غيفورد روب طريق الصين: رحلة في مستقبل القوة الصاعدة ترجمة: محمد محمود التوبة مكتبة العبيكان الرياض ٢٠٠٨.

٤٣.التقييم الإستراتيجي بإشراف زكي خليل زاد وآخرون مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي ١٩٩٧.

ج: الكتب الأجنبية

44.Guyatt, Nicholas, Another American Century?: The United States and the world Since 9\ 11, university Bangladesh press, Bangladesh, 2003.

45.Baer, Werner, Brazilian Economy: Growth and Development, 5th Edition, Praeger Publishing Press, London, 2001.

46.Calabrese, John, China's Changing Relations With The Middle East, Pinter Publishers press, London, 1991.

47.Kumar, Surender and Managi, Shunsuke, The Economics of Sustainable Development: The Case of India, Springer Press, New York, 2009.

د: الدوريات الأجنبية

48.Sotero, Paulo and Armijo, Leslie Elliott, Brazil: To Be 0r Not To Be A BRIC?, Asian Perspective, Lynne Rienner Publishers, Colorado, Vol. 31, No. 4, 2007.

ه: الدوريات المترجمة

٤٩.أوهانلون دايفيد فونغ عالميتان تسعيان بمسؤولية إلى تحديث جيشيهما: مواجهة منحيلة بين الصين والهند مجلة "آفاق المستقبل"، مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الإستراتيجية أبو ظبي العدد ٣، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٥٠.بورشتاين دانييل وكيزا ارميه دي التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين ترجمة: شوقي جلال سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت العدد ٣٢٩، ٢٠٠٦.

و: الدوريات العربية

٥١.عبد الله سامر منظمة "البريكس" والدور المقبل مجلة "شؤون الأوسط"، مركز الدراسات الإستراتيجية بيروت العدد ١٤٢، صيف ٢٠١٢.

٥٢.الدسوقي أبو بكر العلاقات الروسية الصينية محددات الخلاف وآفاق التعاون مجلة "السياسة الدولية"، مؤسسة الأهرام القاهرة السنة الثالثة والأربعون المجلد ٤٢، العدد ١٧٠، نيسان الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٥٣.الراوي عبد العزيز مهدي العلاقات الصينية الهندية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية المجلة "السياسية والدولية"، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية بغداد العدد ١٩، ٢٠١٠.

٥٤.عباس هادي فاضل، تطوّر العلاقات الهندية – الصينية مجلة "المرصد الدولي مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية جامعة بغداد بغداد العدد ٥، ٢٠٠٧.

٥٥.مقلد حسين خلال المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي مجلة "جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية"، جامعة دمشق دمشق المجلد ٢٧، العدد ٣، ٢٠١١.

٥٦.الكفري مصطفى عبد الله مجموعة العشرين الكبار والمة سان بطرسبورغ ٢٠١٣: منتدى غير رسمي للدول الصناعية الكبرى مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت السنة السابعة والثلاثون العدد ٤٠٠، شباط/فبراير ٢٠١٤.

٥٧. عيسى محمد عبد المشفع التكتلات الإقتصادية الدولية تجمع بريكس نموذجا مجلة "السياسة الدولية"، مؤسسة الأهرام القاهرة السنة الحادية والخمسون المجلد ٥٠، العدد ٢٠٠، تموز/يوليو ٢٠١٥.

٥٨.الفرج عبد الله عبد المحسن قمة البريكس والنظام العالمي الجديد مجلة "اتحاد المصارف العربية"،اتحاد المصارف العربية بيروت العدد ٤٠١، ٢٠١٤.